الأمم المتحدة

A/58/PV.32

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣٢**
الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣٩ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقرير الأمين العام (A/58/254)

مذكرة من الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ البرنامج ٨: دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (A/58/83)

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/58/16، الفصل الثالث، الفرع باء، البرنامج ٨؛ الفصل الرابع، الفرع باء)

(ب) **أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

تقرير الأمين العام (A/58/352)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): حسبما يعلم الأعضاء، هذه هي المرة الأولى التي تنظر فيها الجمعية العامة في هذا البند الجديد، الذي يدمج بنودا كانت الجمعية العامة تناقشها على نحو منفصل في الماضي في الجلسات العامة. والغرض من هذا الدمج اتباع نهج شامل، ولكنه مركز، حيال مناقشة هذه المسألة الأكثر أهمية.

ونظرا للاهتمام على نطاق واسع بهذا الموضوع، أشعر بالسرور أيضا لأننا نجري هذه المناقشة في وقت مبكر من الدورة.

وفيما يتعلق بالبند الفرعي (أ) من البند ٣٩ من جدول الأعمال، يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أن تستعرض، كجزء من نظرها في هذا البند من جدول الأعمال، توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتضمنة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-56948 (A)

في الوثيقة A/58/16، وعلى وجه التحديد في الفصل الثالث، الفرع باء، البرنامج ٨، وفي الفصل الرابع، الفرع باء من تلك الوثيقة، فضلا عن الوثيقة A/58/83، التي تتعلق بدعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وقررت الجمعية إحالة جميع التعليقات ذات الصلة بهذه التوصيات إلى اللجنة الخامسة قبل أن تنظر اللجنة في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة وتنقيحاتها، وفي التوصيات المتضمنة في الجزء المعنون ''تقييم'' من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول المسجل على قائمتي، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة بصفته رئيسا لمجموعة دول غربي أوروبا ودول أخرى خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، طلب في رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيانات يدلي بها المراقب عن الكرسي الرسولي في المناقشات بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال، المعنون ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي''؛ والبند ٤٠ من جدول الأعمال، المعنون ''تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة''؛ والبند ٤٤ من جدول الأعمال، المعنون ''ثقافة السلام''؛ والبند ٤٨ من جدول الأعمال المعنون ''الذكرى السنوية الخامسة والخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان''.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على اقتراح الاستماع إلى بيانات سيدلي بها المراقب عن الكرسي الرسولي في المناقشات بشأن البنود ٣٩ و ٤٠ و ٤٤ و ٤٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد لوينارد سانتوس سيمياو، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأفريقي.

السيد سيمياو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، باسم وفد بلادي، يسرني مرة أخرى أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وفي ظل قيادتكم المقتدرة تحرز الجمعية العامة تقدما ملموسا في معالجة مختلف البنود المدرجة في جدول أعمالها، وإنني لعلى يقين من أن عملنا سيكلل بالنجاح. ويمكنكم، إذن، أن تتأكدوا من تأييدنا لكم وتعاوننا معكم باستمرار وانتم تقودوننا في مسيرة الأشهر القليلة المقبلة.

إن مناقشة اليوم لها أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل أفريقيا. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، ما زالا يتصدران جدول أعمالنا، سواء في أفريقيا أو على الصعيد الدولي. ومن دواعي غبطتي أننا جميعا اتفقنا أخيرا على الحاجة إلى معالجة هاتين المسألتين معا لأن قضيتي التنمية والصراع وجهان لعملة واحدة بقدر ما يتعلق الأمر بأفريقيا.

واليوم، تنهمك الشعوب الأفريقية بجدية في تحويل أفريقيا إلى قارة تفيض بالأمل. ونحن نعمل جاهدين من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، بينما نسعى لبناء أسس قوية للديمقراطية والحكم الرشيد، وتهيئة ظروف معيشية أفضل لشعوبنا.

ولمواجهة هذه التحديات، تولت أفريقيا زمام مصيرها بشكل فعال، وقدمت رؤية مبتكرة لمسار العمل، تجسدت في إنشاء الاتحاد الأفريقي بوصفه وسيلة لتوفير الإطار المؤسسي والقيادة السياسية اللازمين.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبادرة يقودها ويملكها ويديرها الاتحاد الأفريقي. وهي تشكل التزاما جادا بتلبية تطلعات القارة وشعوبها. وهذه المبادرة بوصفها استراتيجيتنا الإنمائية الشاملة، هي مفتاح تحقيق رؤيانا عن قارة أفريقيا أفضل.

وبعد سنوات طويلة من الجهود المكرسة للتحرر السياسي، شرعنا الآن في تنفيذ استراتيجية ذات شقين. فمن ناحية، عقدنا العزم على أن نكفل في القريب العاجل أن نحيل الصراعات التي ظلت تعصف بقارتنا، إلى ذمة التاريخ. ومن ناحية أخرى، التزمنا بضمان أن تتبوأ أفريقيا مكانها الصحيح في مجتمع الأمم، بالشروع في تطبيق نمط مطرد للتنمية المستدامة، من خلال تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وكان هذا الهدف الأسمى هو العالق بالأذهان، وهو الذي حدا بالاتحاد الأفريقي إلى الاجتماع في مابوتو لبحث مستقبل أفريقيا، والاتفاق على القرارات المهمة التي سترسي أسس الاتحاد الأفريقي وتسهم في التنفيذ الفعال للشراكة الجديدة. وعليه، فإننا نرى أن هذه الجلسة للجمعية العامة فرصة ممتازة لتقييم ما حققناه في عزمنا المشترك على جعل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واقعا ملموسا يعود بالنفع على أفريقيا بل وعلى العالم أجمع.

ونحن في أفريقيا نؤمن بأن قارتنا، مع التنفيذ الناجح للشراكة الجديدة، لن تكون بعد الآن عبئا على المجتمع الدولي ومصدرا دائما لقلقه – بسبب الصراعات العنيفة والأمراض المتوطنة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، والمجاعة، والأثر السلبي للكوارث الطبيعية – وستصبح شريكا فعالا على الساحة الدولية.

وإحدى الدعامات الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، هي إحلال وصون السلام والاستقرار والأمن، وهي عوامل تعتبر بشكل عام شروطا مسبقة لتحقيق النهضة والتنمية في أفريقيا. ولبلوغ هذه الغاية نقوم بإنشاء ثلاث مؤسسات أساسية، إضافة إلى لجنة الاتحاد الأفريقي، من أجل ازدهار هذه الرؤية.

المؤسسة الأولى هي مجلس السلام والأمن، وهو جهاز تابع للاتحاد الأفريقي لمنع الصراع وإدارته وتسويته. والمؤسسة الثانية هي البرلمان الأفريقي الجامع، وهو أداة تكفل المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية القارة وتكاملها. والمؤسسة الثالثة هي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهو هيئة استشارية مؤلفة من شتى الفئات الاجتماعية والمهنية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، لضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني الأفريقي في شؤون الاتحاد.

ونحن نركز جهودنا اليوم على وضع هذه المؤسسات الأساسية الثلاث موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن، لتمهيد الطريق لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويمثل إنشاء خطة العمل القصيرة الأجل التي تتضمن مشاريع ذات أولوية عليا في مجالات الطاقة والنقل والمياه ومرافق الصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والصحة والتعليم، خطوة مهمة إلى الأمام. كما أننا نحرز تقدما في إعداد خطة العمل المتوسطة – إلى طويلة – الأجل للهياكل الأساسية.

وعلاوة على ذلك، وضعنا خطة للتنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، بهدف التصدي للأزمة الغذائية الحالية في أفريقيا، وإرساء الأسس للتنمية الزراعية في القارة.

منذ توقيع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، قبل سنتين، ركزنا اهتمامنا على إنشاء إطار مؤسسي للإشراف على تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على

الصعيد الإقليمي، وإدماج أولويات الشراكة الجديدة في برامجنا الإنمائية الوطنية، وإنشاء مؤسسات لإدارته، باعتباره وسيلة لتحقيق التماسك في شؤون الشراكة الجديدة داخل حكوماتنا.

وفي الوقت نفسه، فإن الآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء أخذت تتبلور مع زيادة عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المنضمة إليها. كما أنشئ الهيكل التشغيلي للآلية، بما في ذلك فريق الشخصيات البارزة، وسيكون لدينا عما قريب تقييم لمنجزات أول بلدين قبلا طواعية الخضوع لعملية استعراض في إطار هذه الآلية.

وفي الترويج للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ينبغي الحرص على ألا نبرزها كشيء سيأتي به المستقبل. نعم، إن الشراكة الجديدة ما زالت في مهدها، ولكنها اليوم واقع مستقر وملموس في أفريقيا. والمشاريع الإقليمية الجارية، مثلا، وغيرها الكثير الذي ما زال على الطريق توضح أن الشراكة الجديدة أصبحت فاعلة. وبالمثل، تشكل الجهود المتجددة الجارية لمنع الصراع وإدارته وتسويته أمثلة واضحة على الشراكة الجديدة الفاعلة.

ولهذا الغرض، نعتقد أن هذه الجهود تحقق نتائج إيجابية في مجال تسوية الصراعات بشكل عام. والحقيقة هي أن قارتنا لا توجد بها صراعات جديدة، وحتى الصراعات الحالية، لا تعدو أن تكون مجموعة مؤتلفة إما من صراعات قديمة لم تحسم كما يجب، أو صراعات تبدو في ظاهرها جديدة ولكن جذورها تكمن في صراعات قديمة. وبشكل عام، فإن رصيدنا في تسوية الصراعات إيجابي، وهو ما توضحه أمثلة إيجابية كثيرة تشاهد حاليا في أفريقيا، بما في ذلك أنغولا وسيراليون وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وبوروندي، وجميعها تسير بخطى ثابتة نحو الاستقرار الكامل.

وبالنسبة لبوروندي، فإن الرئيس شيسانو رئيس موزامبيق، في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي، ناشد مجلس الأمن أن يعتمد قرارا يصدق رسميا على البعثة الأفريقية في بوروندي، وأن يتخذ التدابير اللازمة لتوفير الدعم السياسي والمالي والسوقي لهذه العملية. وجاء توقيع اتفاق في بريتوريا مؤخرا بين حكومة بوروندي والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية، كمبرر وجيه للنداء الذي وجهه الرئيس إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات.

وهذه التطورات المهمة تثبت بوضوح أن أفريقيا على المسار الصحيح نحو تهيئة الظروف اللازمة للتنفيذ الناجح للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبالرغم مما تتسم به الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من الامتلاك والقيادة، وبالرغم من المبادرات الأفريقية المستمرة لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، فإن دور المجتمع الدولي حيوي بالنسبة للنجاح في هاتين المسألتين.

ونحن نشجع الأمم المتحدة على مواصلة تركيز جهودها على دعم الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا. وينبغي تقديم الدعم الضروري لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا تمكينا له من الاضطلاع بمسؤولياته.

ونشجع شركاءنا الإنمائيين أيضا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه أفريقيا ومواصلة تقديم المساعدة للشراكة الجديدة في أعمالها. فلكي تنجح الشراكة الجديدة من الضروري أن يدعمها هؤلاء الشركاء على نحو متسق وثابت ومستدام، سواء على الصعيد الفردي أو ضمن نطاق المؤسسات المالية والتجارية.

أما نحن في أفريقيا فسنواصل تحمل مسؤولياتنا، وكفالة ألا يخمد إصرارنا وأخذنا بزمام المبادرة في سبيل تهيئة مستقبل أفضل للقارة.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان البلدان المنضمة إلى الاتحاد إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا والبلدان المنتسبة إليه بلغاريا وتركيا ورومانيا.

وينظر الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة اليوم على أنها فرصة كبيرة لتركيز اهتمام الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة على المسائل الأفريقية. ونرجو أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا التزامنا إزاء التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، التي لا تزال كما يقول مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي ''شريكنا المميز''.

وندرك جميعا ما بين السلام والتنمية من صلة وثيقة، وخاصة في حالة أفريقيا. ونرحب بالنهج الجديد هذا العام في تناول هاتين المسألتين معا في إطار بند واحد من جدول الأعمال يركز على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي اعتمده رؤساء الدول الأفريقية بوصفه البرنامج الإنمائي للاتحاد الأفريقي. كما نرحب بتقارير الأمين العام المعدة بإشراف مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ونتفق تماما مع استنتاجاتها وتوصياتها ونعرب عن استعدادنا لدعم تنفيذها. ونثني بصفة خاصة على نوعية التقرير عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لأنه يوضح التحديات والمعوقات التي تواجه البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

وقد أيد الاتحاد الأوروبي مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ البداية. ونشارك في الرؤية التي تقوم عليها، والتي يجب بمقتضاها وضع التنمية الأفريقية باعتبارها أمرا حيويا للأفريقيين وللعالم بأسره في إطار شراكة بين البلدان الأكثر تقدما والبلدان الأفريقية، بكون فيها للبلدان الأفريقية المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة واجتذاب الاستثمارات الخاصة. وتشمل هذه الأوضاع تحسين الإدارة، ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وسيادة القانون. كما تصيب الشراكة الجديدة بتشديدها على دور القطاع الخاص في أفريقيا كوسيلة للمساعدة على إدماج القارة بشكل كامل في عملية العولمة الاقتصادية.

وأود أن أؤكد مجددا دعم الاتحاد الأوروبي الكامل للمبادئ الأساسية والأولويات السياسية التي تتصدى لها الشراكة الجديدة، وهي تتفق مع قيم وأهداف سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن العلاقات الخارجية. فأولويات الشراكة الجديدة القطاعية والمواضيعية هي نفس الأولويات المحددة في خطة عمل القاهرة لعام ٢٠٠٠، المعتمدة في إطار الحوار بين أوروبا وأفريقيا. ونرى أن قرار الاتحاد الأفريقي بإدماج الشراكة الجديدة في الاتحاد سوف يتيح لنا تعزيز حوارنا مع أفريقيا في مجموعة واسعة من المسائل. ونتطلع إلى مواصلة تعميق هذا الحوار في الاجتماع الأول لمنتدى الشراكة مع أفريقيا، الذي تنظمه فرنسا والمقرر عقده في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وفي هذا الصدد، نشيد بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، ولا سيما بإنشائها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونرجو أن تنضم البلدان الأفريقية الأخرى إلى الدول الـ ١٦ التي انضمت إليها حتى اليوم، ونشجعها على البدء في تطبيق الآلية حسبما هو مقرر بحلول نهاية العام. واستنادا إلى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، يلزم أيضا بذل مزيد من الجهود لإدماج أهداف الشراكة الجديدة وأولوياتها في خطط التنمية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية وعلى صعيد القارة؛ وتعزيز التعاون بين لجنة تنفيذ الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وإيجاد الدعم الشعبي للشراكة الجديدة في أوساط

السكان الأفريقيين، وتعبئة الموارد المحلية. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يبرز أهمية الأخذ بمنظور متعلق بنوع الجنس.

وسوف يتعين أن يقابل تصميم البلدان الأفريقية التزام البلدان الأكثر نموا بدعم أفريقيا، وذلك بروح من الشراكة الحقيقية، عن طريق تعزيز تدفق الموارد إلى القارة وفعاليتها بدرجة كبيرة.

وأود أن أشير إلى الالتزام المالي الجماعي من جانب الاتحاد الأوروبي، الذي تحدد في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي في برشلونة في آذار/مارس ٢٠٠٢، في سياق التحضيرات للمؤتمر الدولي للتمويل من أجل التنمية في مونتيري، أي الالتزام برفع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٣٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٦، بوصفه خطوة أولى كبيرة نحو هدف الأمم المتحدة المتمثل في ٠,٧ في المائة. ويراعي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء هذا الجدول الزمني ويقدم بالفعل ما يقرب من نصف مجموع المساعدات الإنمائية المقدمة لأفريقيا في الوقت الراهن.

ويتصدر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تعاون المجتمع الدولي مع أفريقيا في مجالات عديدة. وبالنظر إلى إنشاء الشراكة الجديدة والتطورات التي حدثت ضمن الاتحاد الأفريقي، يواجه الاتحاد الأوروبي الآن تحديا جديدا، هو إيجاد أفضل كيفية لإدماج البعد الأفريقي الشامل في برامجه الخاصة بالتعاون.

ويقدم النص الكامل لبياني الذي جرى توزيعه مزيدا من المعلومات عن بعض الإجراءات العملية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في مجالات الصحة والديون والتجارة الهامة.

وفيما يتعلق بالتجارة، يقدر الاتحاد الأوروبي أهمية القطن للتنمية في عدد من البلدان الأفريقية ويدرك ضرورة اتخاذ إجراء عاجل لمعالجة التشوهات التجارية في سوق هذه السلعة.

واستجابة لمبادرة القطن المتخذة في منظمة التجارة العالمية اقترحت اللجنة الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي حلا بنّاء للتصدي للجوانب التجارية المتصلة بتدني أسعار القطن في السوق العالمية. وكان يُعتزم تفعيل ذلك الحل في منظمة التجارة العالمية، ولكن هذا تأجل إلى حين اختتام إحدى الجولات بنجاح.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن عميق أسفه لإخفاق مؤتمر كانكون. ولا نزال نرى أن مزيدا من تحرير التجارة العالمية، بالإضافة إلى أنشطة التعاون الإنمائي، يمكن أن يؤدي دورا حيويا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا السبب يرى الاتحاد الأوروبي أن من المهم مواصلة المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية حالما يتوافر الاستعداد لدى الأطراف للمشاركة من جديد. وينبغي أن تبدي جميع الأطراف التصميم والمرونة اللازمين للوفاء بالالتزامات الواردة في برنامج الدوحة الإنمائي.

وجلسة اليوم مخصصة أيضا للتشجيع على إقامة سلام دائم في أفريقيا. والواقع أن هذا يمثل أول هدف في مبادرة الشراكة الجديدة، التي حالفها الصواب في الربط بين التنمية والاستقرار. ويجب أن يكون تركيزنا الأساسي على منع نشوب الصراعات في أفريقيا وإدارتها وحلها. ووفقا لموقف الاتحاد الأوروبي الثابت، سيقدم إسهامنا في منع نشوب الصراعات وإدارتها من خلال تعزيز القدرات الأفريقية، بما في ذلك تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وللمجتمع المدني.

وثمة تطورات هامة في هذا المجال. ففي مؤتمر قمة دربن المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٢، اعتمد الاتحاد الأفريقي بروتوكول إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد، والذي

سيكون الجهاز الحاكم لآلية أفريقية للسلم والأمن، بما في ذلك قوة احتياط أفريقية. ونأمل في الحصول قريبا على العدد اللازم من التصديقات لنفاذ البروتوكول.

في غضون ذلك، وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في مابوتو في تموز/يوليه الماضي، قدمت المفوضية الأوروبية اقتراحا إبداعيا يقضي بإنشاء مرفق أفريقي لدعم عمليات السلام تعزيزا لعمليات السلام الأفريقية، بما في ذلك آلية السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي والتي سيتم إطلاقها قريبا. ويجري تطوير هذا الاقتراح في بروكسل حاليا، ويقر بأنه لا تنمية بلا سلام، ويهدف إلى توسيع إمكانية التدخل بغرض المساعدة لتشمل تقديم الدعم لعمليات حفظ السلام الأفريقية.

ونحن نتوقع من المانحين الآخرين أن يسهموا في إنشاء آلية السلم والأمن الأفريقية، بعد اعتماد مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ المعقود في إيفيان خطة مشتركة لتعزيز القدرات الأفريقية للقيام بعمليات دعم السلام. وتحدد هذه الخطة هدفا طموحا لمساعدة البلدان الأفريقية على إنشاء قوة احتياط للسلام بحلول عام ٢٠١٠ تكون قادرة على القيام بعمليات حفظ السلام وتتواءم مع الملكية الأفريقية لقضايا الأمن والسلام.

إن إنشاء قوة احتياط أفريقية سيكون رادعا للصراعات في القارة، ويكمل التعاون القوي والفعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وينبغي أن يشتمل هذا التعاون الثلاثي على منع نشوب الصراعات وتقديم المساعدة. وكان هذا أحد الاستنتاجات الرئيسية للحلقة الدراسية التي نظمتها رئاسة الاتحاد الأوروبي في روما في ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه، بشأن منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا، وحضرها المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، البروفيسور غمباري وآخرون، كما حضرها ممثلون مؤهلون للمجتمع المدني الأفريقي، الذي نرى أنه يقوم بدور هام.

والعبر المستفادة من التجربة السابقة تدلل على أنه عندما يتحرك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبلدان الأفريقية بشكل مترابط ومتسق، يمكن أن يكون لها تأثير كبير على السلام والتنمية والأمن. وآخر مثال على ذلك عملية أرتميس التي قادها الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن إدارة الأزمات، الذي تم التوقيع عليه في نيويورك قبل أسبوعين، سيوفر فرصا جديدة لإظهار الالتزام الأوروبي.

ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يقدم الكثير لأفريقيا من حيث بناء القدرات في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، بما في ذلك حفظ السلام والقضايا الجامعة مثل السيطرة على لأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومع أن الموارد المالية تشكل ركيزة أساسية، يمكننا أيضا نقل القدرة على بناء المهارات التقنية إلى القارة الأفريقية. ونعتزم بدء المناقشة مع شركائنا الأفارقة بشأن هذه المسألة الحساسة في إطار الحوار الأوروبي – الأفريقي الذي بدأ في مؤتمر قمة القاهرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وكما أكدنا في المؤتمر الوزاري المنعقد في واغادوغو في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، تود أوروبا جعل الإطار الاستراتيجي الذي توفره الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي لب حوارها السياسي مع أفريقيا.

إن ضمان إدراج أفريقيا في إطار الرقي العالمي من أولويات الاتحاد الأوروبي. ونحن على ثقة من أن هذا التحدي يمكن الوفاء به من خلال التقدم المستمر في تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة والدعم المتزايد من المجتمع الدولي. وإذ يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق هذا الهدف في إطار

حواره المستمر مع أفريقيا، فإننا نتوقع من الأمم المتحدة أيضا أن تقوم بدور هام في تعزيز الشراكة بين العالم المتقدم النمو والقارة الأفريقية. وأود أن أعرب عن كامل دعم الاتحاد الأوروبي للمبادرات المتخذة في هذا الصدد، متمنيا للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، البروفيسور غمباري، كل التوفيق في دوره الهام.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن النرويج لديها التزام قوي إزاء أفريقيا. ونرى أن العديد من المؤشرات الإيجابية ينبعث من هذه القارة. وسنواصل شراكتنا مع الكثير من الدول الأفريقية، وسنشارك بصورة أعمق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية.

وتدرك النرويج الخطوات الهامة التي يتخذها الزعماء في القارة الأفريقية حاليا. وتطوير الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتطوير الاتحاد الأفريقي الجديد، يدللان على أن الزعماء الأفارقة أنفسهم يضطلعون بمسؤولية التنمية في القارة. والشراكة الجديدة مبادرة يقودها ويمتلكها ويديرها الاتحاد الأفريقي. وأؤكد مرة أخرى دعم النرويج للمبادئ الواردة في خطة عمل الشراكة الجديدة وأولوياتها السياسية. ويثلج صدرنا التقدم المحرز في إنشاء آلية استعراض الأقران، ونتطلع إلى تنفيذها.

وتثني النرويج على المكتب الجديد للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا على جهوده من أجل تجميع التقرير الموحد الأول للأمين العام فيما يتعلق بالشراكة الجديدة. وتؤيد النرويج عموما، النتائج والتوصيات التي خلص إليها التقرير. كما نرحب بالتقرير المرحلي للأمين العام عن أسباب نشوب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ونؤيد نهج التقرير وتوصياته بصورة عامة.

وتتشاطر النرويج الرأي الأساسي القائل إن منع نشوب الصراعات، بما في ذلك الإنذار المبكر، والعمل الوقائي، ينبغي أن يكون محورا لأي عملية متعددة الأطراف لبناء السلام. فكثيرا ما تكون تركة الصراع سببا لصراع آخر. وينبغي أن نسعى لإيجاد السبل لوقف هذه الدورة. ومنع نشوب الصراع وبناء السلام فيما بعد الصراع هما وجهان لنفس العملة. وكما قال الأمين العام عن حق في تقريره الأخير بشأن تنفيذ إعلان الألفية، لا بد أن يكون لدينا استراتيجية تشمل بالكامل السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد. ولا بد أيضا أن تكون لدينا مؤسسات متعددة الأطراف يمكنها أن تقوم بهذا العمل وتستطيع تنفيذ هذه الاستراتيجيات الشاملة.

إن مكافحة الفقر ودعم التنمية هما أكبر استثمار يمكن أن نقوم به في أفريقيا. والشراكة الجديدة خطوة هامة صوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي. وقد انضمت النرويج إلى بقية المجتمع الدولي في التزامه بالأهداف الإنمائية للألفية، وهي خريطة الطريق لخفض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتعهدنا بخفض معدل وفيات الأطفال بنسبة الثلثين. وتعهدنا أيضا بخفض عدد من لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب والتصحاح الأساسي إلى النصف.

وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي التركيز على أربع نقاط. أولا، يجب أن يحسن المجتمع الدولي الشروط الإطارية الدولية للتجارة والاستثمارات والديون. ثانيا، يجب أن تركز الحكومات الوطنية في البلدان الفقيرة على تحقيق الحكم الرشيد والمساءلة. ثالثا، يجب زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وتحسينها. رابعا، يجب أن يصبح القطاع الخاص والمجتمع المدني شريكين فعالين في التخفيف من حدة الفقر.

وللصراعات العنيفة عواقب وخيمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. فالصراعات تفضي إلى التزوح

وارتفاع معدلات الوفيات والفقر والصدمات النفسية، كما أنها تحول الموارد بعيدا عن التنمية، وتدمر البنية التحتية، وتخرب المؤسسات وتهدر الاستثمارات، وتضعف الاقتصادات، وتفكك المؤسسات، بل وفي بعض الحالات، تؤدي إلى انهيار كامل للدول.

إن الصراع يحمل في طياته إمكانية إلغاء عقود من التقدم والتنمية البشرية والاقتصادية والوطنية. وفي معظم الحالات، لا تنخرط الأمم المتحدة بجدية إلا بعد تفجر الصراع. وثمة أسباب عديدة لذلك، ولكن سيُدفع ثمن فادح من حيث الخسارة في الأرواح والشقاء الإنساني وانتكاسة التنمية.

إننا نستطيع أن نفعل الكثير للحيلولة دون حدوث ذلك. يمكننا أن نبذل مزيدا من الجهد لمنع العوامل الاقتصادية مثل الماس والموارد الطبيعية الأخرى من تأجيج الصراعات وإطالة أمدها. ويمكننا أيضا أن نتخذ إجراء لكبح جماح التجارة غير القانونية في الأسلحة الصغيرة. ومن شأن التركيز على هذين المجالين أن يعزز تأثير العمل الوقائي للأمم المتحدة بصورة كبيرة.

وبدون السلام والاستقرار، لن تنجح مكافحتنا للفقر. وقد شدد الأمين العام بحق على مسؤولية البلدان الأفريقية أنفسها عن التنمية في أفريقيا. وتحتاج المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى أن تشارك في جميع مراحل تسوية الصراعات وفي تعزيز القدرات الأفريقية فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. وفي مابوتو هذا العام، رأينا الانطلاق الرسمي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كما شهدنا مؤخرا جهودا تبذل لتسوية المنازعات والصراعات على الصعيد دون الإقليمي أدت إلى إحراز نتائج إيجابية.

وينبغي أن يكون الدور الأساسي للمجتمع الدولي هو تعزيز ودعم الجهود والمبادرات في إطار البلدان الأفريقية نفسها. ونتطلع إلى تعزيز تعاوننا مع مجتمع الدول الأفريقية، بالترافق مع الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية ودون الإقليمية، وليس أقلها، مجتمع مدني حيوي تحظى فيه النُهُج الجنسانية والقائمة على الحقوق بأهمية رئيسية.

وتؤيد النرويج، بالترافق مع إيطاليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، محادثات السلام في السودان وتشارك فيها. وتجري المحادثات بقيادة المنظمة الإقليمية ألا وهي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وترأسها كينيا. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وقّع الطرفان اتفاقا بشأن مبادئ تسوية المسائل الحساسة للترتيبات الأمنية لاتفاق السلام. ومن المأمول أن يمهد ذلك الطريق أمام توقيع اتفاق كامل للسلام في خريف هذا العام.

ومن شأن تحقيق السلام في السودان أن ينهي أحد أطول الصراعات في أفريقيا. فقد قتل أكثر من مليوني شخص وأصبح أكثر من ٤ ملايين شخص لاجئين أو مشردين داخليا خلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية. وسيكون التوصل إلى اتفاق سلام إشارة قوية إلى أن الأطراف من خلفيات عرقية ودينية وثقافية مختلفة يمكنها أن تعمل وتعيش معا. ومن المأمول أن يكون للاتفاق أثر كبير في استقرار المنطقة.

ولكن المجتمع السوداني سيكون بحاجة إلى أن يرى نتائج ملموسة لاتفاق السلام. وهذا سيؤكد حقيقة أن للسلام فوائد. وما فتئت التحضيرات لبذل جهود المساعدة الواسعة القاعدة والطويلة الأجل جارية لبعض الوقت. وبوصف النرويج رئيسا مشاركا لمحفل أصدقاء إيغاد، فإنها ستستضيف مؤتمرا للمانحين حالما يجري التوصل إلى اتفاق للسلام.

إن عدم نشوب الحرب لا يساوي بالضرورة وجود السلام. وجلب الأطراف إلى مائدة التفاوض هو مجرد

الخطوة الأولى. وبعد ذلك يأتي الجزء الأصعب: وهو توطيد السلام في حالات ما بعد الصراع. وينطوي هذا على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن معالجة المسائل السياسية والأمنية.

وهنا، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في بناء المؤهلات والقدرات والمؤسسات والعمليات للتسوية السلمية للصراعات. وهنا، تضطلع الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه بوصفها شريكا في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبالتالي في تعزيز السلام والتنمية في أفريقيا.

السيد أبو الغيط (مصر): شهدت الدورة الماضية للجمعية العامة تقديم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لأول مرة إلى الجمعية كمبادرة صاغها الأفارقة انطلاقا من واقعهم، ومن رؤية متكاملة لقضايا القارة ومشكلاتها وطموحاتها. وأعلنت الدول الأفريقية ملكيتها الكاملة لمضمون مبادرة الشراكة الجديدة والتزامها التام بتنفيذ كافة مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنشأت الآليات المؤسسية اللازمة لهذا الغرض. وقد اعتمدت القمة الأفريقية الأخيرة التي عقدت في مابوتو، موزامبيق - وأود أن أشكر وزير خارجية موزامبيق على تقديمه للمسألة صباح اليوم - مبادرة الشراكة الجديدة كبرنامج رئيسي من برامج الاتحاد الأفريقي، فيما يعد تطورا جديدا على طريق ملكية أفريقيا للمبادرة، وهو أيضا ما تعكسه نتائج جهود اللجنة التنفيذية للمبادرة على مدار العام الماضي في مختلف المجالات التي تغطيها الشراكة الجديدة.

ونود أن نسجل تقديرنا لما لمسناه من تنامي الاهتمام الدولي بالشراكة الجديدة، وإن تتعين الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا الاهتمام لم يتجاوز بعد الشق المعنوي والسياسي. ونعول كثيرا على جهود السفير إبراهيم غمباري والقطاع الذي يرأسه في الأمانة العامة للأمم المتحدة لحشد المزيد من الاهتمام والالتزام الدولي بدعم المبادرة على المستويين الفني والمالي. ونؤكد على ضرورة توحيد وتنسيق الجهود كافة، بما في ذلك جهود منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، من أجل المساعدة على التنفيذ الكامل لمبادرة الشراكة الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بشق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يعكس التزام المجتمع الدولي بالعمل على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وبما يتسق مع الجهود الراهنة لتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

إن رؤيتنا لمبادرة الشراكة الجديدة تذهب إلى اعتبارها إطارا لشراكة ضرورية تجسد مبدأ المسؤولية والالتزام المتبادلين بين أفريقيا والمجتمع الدولي. فنحن نتطلع إلى شراكة جادة تعترف بقدرات وخصوصيات أفريقيا، وتنبع من إرادة مشتركة لاقتلاع جذور النزاعات والعنف والتهميش الاقتصادي، وترسخ منهجا لاحترام ما تقرره شعوب القارة من أولويات تنموية ومن برامج لتغيير وجه الحياة على أرضها.

تكتسب مساهمات الأمم المتحدة في مجال صنع وحفظ وبناء السلام في أفريقيا أهمية متنامية، وخاصة فيما يتعلق بتقديم وحشد الدعمين الفني والمالي الضروريين لبناء وتعزيز القدرات الأفريقية الذاتية الناشئة في هذا المجال. فالجهود الراهنة في القارة صوب إنشاء آليات لمنع وإدارة النزاعات في إطار الاتحاد الأفريقي، وفي مقدمتها مسألة إنشاء مجلس السلام والأمن، تتطلب دراسة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لاحتياجات ومتطلبات الأخير في هذا الصدد، وتحديد المجالات التي يمكن للأمم المتحدة توفير المساعدة فيها، والتشاور حول مصادر الدعم المحتمل لها.

وفي هذا السياق، تبرز أولويات القارة ممثلة في سبل القضاء على ظاهرة انتشار وتهريب الأسلحة الصغيرة

والخفيفة، وتطوير التعاون بين الأمم المتحدة وكل من الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة في العناصر المحورية في عمليات حفظ السلام، على سبيل المثال برامج نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، وحماية المدنيين، وتناول مختلف القضايا المتعلقة بأوضاع ومستقبل اللاجئين والنازحين من منظور إقليمي.

ونود في هذا الإطار التأكيد مجددا على أن محور تناول قضية النزاعات في أفريقيا لا يمكن أن يتوقف عند مجرد تحقيق وقف إطلاق النار، أو مراقبة الالتزام به، ولا ينتهي أيضا بإعادة المقاتلين إلى ثكناتهم، أو بحماية المنشآت وتسهيل عقد اجتماعات للحكومات الانتقالية. إن التحدي الرئيسي في التعامل مع النزاعات الأفريقية يكمن في سبل التعامل مع مواقف ما بعد النزاع، والتي تتطلب حزمة متكاملة من برامج المصالحة والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية المتشابكة.

ويحيط وفد مصر علما، في هذا الصدد، بما تضمنه التقرير المرحلي الذي تقدم به الأمين العام بشأن تنفيذ التوصيات التي جاءت في تقريره عن ”أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا“، وهي إشارات إلى مختلف المبادرات والبرامج التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة في الدول الأفريقية الخارجة من النزاعات، ويعترف بأن الأمين العام لمس في تقريره الجوانب الهامة في مفهوم بناء السلام الدائم والشامل. إلا أننا يجب أن نؤكد في هذا السياق على أن مدى التقدم في إنجاز مهام بناء السلام الدائم والشامل يتوقف على مدى الالتزام المتواصل الذي يتعين على المجتمع الدولي تقديمه للدول الأفريقية الخارجة من النزاعات من خلال رصد الموارد المالية اللازمة للبناء على التقدم المحرز في المجالين السياسي والأمني.

واتصالا بما تقدم، نشدد على أنه يتعين تطوير آليات التنسيق بين مختلف أجهزة وبرامج الأمم المتحدة المعنية بتسوية وإدارة النزاعات وصنع وحفظ وبناء السلام في أفريقيا، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، بحيث يمكن تحديد مهام ودور كل من تلك البرامج والأجهزة في كل مرحلة من مراحل التعامل مع النزاع، وصياغة خطط وبرامج تناسب في مضمونها ومفاهيمها طبيعة المجتمع المعني واحتياجاته الخاصة، وتجنب ازدواجية الأنشطة أو استبعاد تلك ذات الجدوى المحدودة، وذلك بحيث يمكن تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية والمادية المتاحة. كذلك، يتعين – في تقدير وفد مصر – أن تحرص أجهزة وبرامج الأمم المتحدة على إيجاد قنوات الاتصال والتفاعل اليومية مع ما يتوفر من هياكل أو مؤسسات حكومية أو غير حكومية وطنية في البلدان المعنية، ومع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة للتأكد المستمر من تناغم الأنشطة والجهود المشتركة.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لا شك أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام. وجهود التنمية – حتى حينما تبقى ممكنة – حتما قُوضت في بلدان أفريقية عديدة تواجه صراعات. ورغم التقدم الهام المحرز في بناء السلام والتنمية في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل جهود البلدان الأفريقية أنفسها وبفضل دعم المجتمع الدولي لها، لا تزال الصراعات مستمرة وتؤثر على بلدان ومناطق عديدة يضنيها أيضا المرض والفقر.

وتسلط تقارير الأمين العام الوافية الضوء ببلاغة على مدى الصعوبات والمشاكل التي تعرقل تنمية أفريقيا. والوضوح الذي تصف به هذه التقارير جهود البلدان الأفريقية ودعم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لها يسهل فهم خطورة الوضع في أفريقيا والشواغل الرئيسية للقارة.

إن النظر بشكل مشترك في البند المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، والبند الفرعي المعنون ”أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“، وهما بندان مترابطان في حالات عديدة، هو أمر يبدو ملائما لأنه يجعل من الممكن التعامل معهما بطريقة منسقة ومتكاملة. ولكن، نظرا للطابع المحدد لكل من هذين البندين، يعتقد وفدي أنه ينبغي الاستمرار في إصدار تقريرين منفصلين عنهما.

وبالنسبة لمسألة السلام الدائم والتنمية المستدامة، يرحب وفدي بالاهتمام المستمر الذي يوليه الأمين العام للمسألة الحساسة الخاصة بحل الصراع وحفظ السلم في أفريقيا، وكذلك بدعمه للمبادرات الأفريقية لحل الصراعات.

والجهود المبذولة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي أنغولا، وفي ليبريا مؤخرا، التي عين لها الأمين العام للتو ممثلا خاصا، هي جهود هامة وينبغي تكثيفها. وتجدر الإشادة بإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفريقين الاستشاريين المخصصين لغينيا - بيساو وبوروندي، حيث أن الهدف منهما تنسيق دعم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة للانتقال من مرحلة ما بعد الصراع إلى مرحلة الانتعاش وإعادة الإعمار في هذين البلدين الخارجين من الصراع.

ومن الواضح أن التعاون والتنسيق فيما بين الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، التابع لمجلس الأمن، والفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وآليات الاتحاد الأفريقي المختصة، ينبغي زيادة تعزيزها حتى يمكن لمبادرات السلام والتنمية في أفريقيا أن تصبح جزءا من نهج شامل ومتكامل ومنسق. ولكن الإرادة السياسية للبلدان الأفريقية وتصميمها على تحقيق تسويات دائمة للصراعات العديدة التي ما زالت تدمر القارة يعتمدان على وجود قدرات أفريقية كافية. ونحن نعتقد أن هناك شرطين أساسيين لبناء مثل هذه القدرات.

أولا، يجب عدم تحويل الموارد المطلوبة لهذه القدرات عن الجهد الإنمائي. وثانيا، ينبغي ألا يفضي دعم وتشجيع مبادرات السلام والأمن الأفريقية على نطاق واسع إلى تخلي المجتمع الدولي في نهاية المطاف عن منع نشوب الصراعات في أفريقيا وإدارتها وحلها، أو بصفة خاصة إلى إبعاد الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وهو الذي يتحمل بموجب الميثاق المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

قبل عام، اتخذت الجمعية قرارين هامين بشأن أفريقيا، وهما القرار ٢/٥٧، المعنون ”إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا“، الذي رحب بالشراكة وأكد على أن الدعم الدولي لهذه الشراكة الجديدة ضروري؛ والقرار ٧/٥٧، الذي أنهى برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وجعل المبادرة الجديدة إطارا مرجعيا لدعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لأفريقيا. وبعد ١٢ شهرا أتيحت لنا الآن أول فرصة لأن نقيم مع المجتمع الدولي التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعم المجتمع الدولي لها. ومن المشجع للغاية ملاحظة أن البلدان الأفريقية ملتزمة بثبات بتحقيق الأهداف المحددة وأنها اتخذت خطوات واعدة على الطريق الصحيح.

ويوضح تقرير الأمين العام (A/58/254) على نحو دقيق العوائق التي واجهناها على أرض الواقع. ونحن نرحب بالنهج الشامل المتبع في تقرير الأمين العام وببساطة شكله - النهج والبساطة اللذان كان الغرض منهما أن يكون من

السهل متابعة دعم الشراكة. ويتضح أن نقص الموارد المالية واستمرار الصراعات والأمراض المستوطنة التي تواصل إهلاك الجزء الأعظم من الموارد البشرية للقارة عوائق رئيسية تضعف قدرة البلدان الأفريقية وجهودها الإنمائية. وقد قدمت البلدان الأفريقية أثناء تحمل مسؤوليتها لكي تنفذ مشاريع تنميتها تضحيات هائلة على الصعد الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكي تفي بجميع شروط إنجاح هذه الشراكة الأفريقية.

ونحن نرحب بالتقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية من قبيل الإدارة السديدة والسلام والأمن والتنسيق الوطني والزراعة والصحة والتعليم والبيئة والسياحة والبنية الأساسية والتصنيع. ومما لا شك فيه أنه من الضروري بذل جهود لتقوية تصميم البلدان الأفريقية على المضي قدما في تنفيذ الشراكة.

إن القيام مؤخرا بإنشاء مؤسسات الاتحاد الأفريقي الجديد المكيفة مع الظروف الحالية ينبع على نحو طبيعي من الإرادة والالتزام المشتركين اللذين لا يمكن عكس مساريهما لاستعمال جميع الأدوات التي يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف الشراكة بغية إخراج القارة من التخلف وتوفير شروط أفضل لاندماجها النشط في اقتصاد العالم.

ونحن نرحب بالشراكة المعقودة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومجموعة الثمانية وأيضا بالتزام المجموعة بدعم جهود أفريقيا. ونرحب أيضا بمبادرات الدعم العديدة من بلدان معينة متقدمة النمو لأفريقيا. وينبغي تشجيع هذه المبادرات سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية.

وشدد الأمين العام وبحق في تقريره على الأهمية الخاصة لإسهام المجتمع الدولي وذكر أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية وتوفير مساعدة لتخفيف عبء الديون الخارجية الكبيرة وتحرير التجارة الدولية وتشجيع تدفق الاستثمار الخاص إلى أفريقيا.

وأوضح بجلاء الأمين العام في تقريره بشأن تنفيذ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية (A/58/323) أن نجاح أو فشل الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على ما إذا كانت البلدان المتقدمة النمو ستفي بالتزاماتها أو عدمه في تلك المجالات. ويوضح ذلك كيف يظل مصير الشراكة مرتبطا على نحو وثيق بإنشاء بيئة دولية تمكينية تحدد إلى حد بعيد تحقيق الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بإنشاء بيئة شراكة عالمية للتنمية وتتعلق نقاطها المرجعية على نحو خاص بالديون وبالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وبإنشاء نظام مالي وتجاري متعدد الأطراف. ووفد بلادي مقتنع بأن الاستجابة الناشطة والمتسقة لهذه المسائل الحاسمة لتمويل التنمية تتطلب نهجا شاملا ومتكاملا.

ويجب أن تؤدي منظومة الأمم المتحدة دورا رئيسيا في مساعدة جهود أفريقيا. والأنشطة التشغيلية ذات أهمية كبيرة هنا ولكن يجب تنفيذها على نحو يتسم بالصرامة فيما يتعلق بالعالمية والموضوعية والحياد وألا يكون به أي إغراء بالتدخل في الأمور الداخلية للبلدان المتلقية للمساعدة.

وفي ختام بياني، أود أن أشدد على أهمية إنشاء مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص بشأن أفريقيا. وإنشاء ذلك المكتب تعبير عن التزام الأمم المتحدة بتوفير متابعة منتظمة للدعم الدولي للشراكة. ولذلك المكتب أهمية حيوية لأفريقيا ولمتابعة تنفيذ هذه الشراكة الجديدة وهو يحتاج لأن تتوافر له موارد بشرية ومالية تكفي لتمكينه من النجاح.

السيد ناتاما (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أشيد بكم على الطريقة التي توجهون بها أنتم وأعضاء آخرون في المكتب

عمل هذه الدورة. ويؤكد لكم وفد بلادي كامل تعاونه بينما تنفذون مهامكم.

وأود أن أشكر أيضا الأمانة العامة على أهمية التقارير المعروضة علينا إذ أن إيجازها ودقتها يجعلانها سهلة الاستخدام. ويؤيد وفد بلادي تماما البيان الذي أدلي به بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ومع ذلك، نود أيضا أن ندلي أيضا ببعض التعليقات العامة القليلة بشأن البنود المعروضة علينا اليوم.

قبل أشهر قليلة، بدت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مفترق طرق، وذلك نتيجة للحرب في العراق من ناحية ومن ناحية أخرى نظرا للشكوك المتواصلة حول قدرة الزعماء الأفارقة على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد السياسي والاقتصادي التي اعتنقوها هم أنفسهم في إعلان ديربان في تموز/يوليه ٢٠٠١.

وقد انقشعت تلك الشكوك الظاهرية باعتماد إعلان أكثر حداثة بشأن تنفيذ الشراكة في الدورة العادية الثانية لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في مابوتو من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وكل هذه المبادرات التي اتخذها رؤساء الدول الأفارقة معالم مهمة تبرز التزاما أصيلا ببداية جديدة للقارة نعبر عنها الآن عمليا بأن قرابة ١٥ بلدا انضمت طوعا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

وأود أن أشدد هنا على أن بلدي الذي اتخذت حكومته خطوة حاسمة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ بالانضمام إلى الآلية – استعراض الأقران إدارة تنمية حيوية نظرا لتأثيرها المهم على بناء القدرات المؤسسية والسياسية والاقتصادية لبلادنا. ومما لا شك فيه أن تنفيذ أول الاستعراضات سيكون قريبا دليلا دامغا على تصميم الدول الأفريقية على إيجاد بيئة سليمة تنهض بالإدارة الشفافة.

وفيما يتعلق بالتقدم الحالي، ينبغي أن نذكر أيضا عملية إنشاء مجلس السلام والأمن الأفريقي. ومما لاشك فيه أن القارة الأفريقية تحتاج إلى إنهاء الحروب التي تواصل تدميرها بغية التخطيط الجاد لتنميتها. ولذلك فالمجلس حيوي والتصديق السريع على البروتوكول المتعلق بإنشائه سيمكن الزعماء من منع نشوب الصراعات والسيطرة عليها وتسويتها.

وعلاوة على ذلك، أغتنم هذه الفرصة هنا لكي أشيد بالعمل المتميز الذي أداه المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات. وكما يدرك الأعضاء، مدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في آخر دوراته الموضوعية ولاية الفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو وأنشأ الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي.

ودعمت عناصر جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجديدة المفهوم المتمثل بأنه لا يمكن تحقيق تنمية بدون سلام. وبهذا الزخم الجديد، ينبغي أن تزيد أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) ولجنة الاتحاد الأفريقي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن تعاونها بشأن قضايا السلم والأمن والتنمية. وفي هذه المرحلة، أحرز تقدم ملحوظ في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، ويتوقع إحراز المزيد من التقدم في ليبريا وكوت ديفوار.

ويتفق وفدي مع ما جاء في تقرير الأمين العام عن الصعوبات والقيود التي تعترض تنفيذ نيباد، لا سيما مسألة ضعف القدرة المؤسسية لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية على الصعيدين الإقليمي والوطني، وكذلك مشكلة عدم كفاية الموارد. ولكن بروح الشراكة الجديدة، ينبغي بالنسبة لجميع بلدان القارة أن يسود مبدأ المسؤولية الجماعية في البحث عن

حلول للمشاكل. والاقتراح بأن تكرس البلدان الأفريقية بالذات مواردها الخاصة لتمويل نيباد اقتراح سيلقى الترحيب ويمكن أن يكون أكثر جاذبية لدعم الشركاء في التنمية. أما بالنسبة لتعبئة المجتمع الدولي، التي اعتُبرت حتى الآن متواضعة، فينبغي تشجيعها لمواكبة جهود وتصميم القادة الأفارقة. فضلا عن ذلك، تأمل أفريقيا في الحصول على دعم المجتمع الدولي في مجال الوصول إلى أسواق الشمال، وهو مجال حاسم. وبهذه الروح، سيكون من المستصوب توسيع مبادرات من قبيل قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا لتشمل جميع البلدان الأفريقية، بدون أية اعتبارات إيديولوجية، وأن تقدم أوروبا وأمريكا الشمالية الإعانات الزراعية وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية.

ويتطلب نجاح نيباد نهجا تشاركيا لتنفيذها. وتعتقد بوركينا فاسو أنه يجب على كل دولة أفريقية أن تستهل مناقشة واسعة النطاق لجعل سكانها على جميع مستويات المجتمع على دراية بالمبادرة الجديدة لعل الشعب يتولى ملكيتها. والإرادة السياسية، التي عبر عنها رؤساء الدول بقوة، ستظل مجرد أمنيات إن لم تشارك المجتمعات على مستوى القاعدة مشاركة كبيرة في تنفيذ هذا البرنامج، لا سيما أن للبيئة الاجتماعية نفس أهمية الحكم السديد والاستقرار وعوامل أخرى عديدة تؤثر على قرارات مختلف المستثمرين الأجانب من القطاعين العام والخاص. ولهذا السبب، استهلت بوركينو فاسو حملة توعية جماهيرية واسعة النطاق بشأن نيباد، من خلال عقد مناقشات عامة مع المجتمع المدني وفي الجامعات ومع صانعي القرار على الصعيدين الوطني والمحلي، من بين وسائل أخرى.

فضلاً عن ذلك، ثمة نهج دون إقليمي، بوصفه إطارا استراتيجيا لتنفيذ آليات نيباد، دفع بلدي في الشهور الماضية، إلى البدء باستضافة اجتماعات دون إقليمية معنية بقضايا قطاعية، مثل الزراعة وتربية الماشية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وقضايا تتعلق بالتربية والعلم والثقافة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وفي السياق نفسه، ستستضيف بوركينا فاسو في عام ٢٠٠٤ مؤتمر قمة لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي يعنى بالعمالة ومكافحة الفقر.

وبدخول نيباد مرحلة التشغيل، ستحتاج إلى تعزيز القدرات البشرية. وتستعد بوركينا فاسو لهذا بإنشاء آلية قادرة على تلبية المتطلبات الجديدة، وعينت مركزا للتحليل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فضلا عن ذلك، تعتمد بوركينا فاسو الآن خطتها الوطنية الثانية للحكم السديد، التي ستتضمن أهدافا وقواعد ومعايير الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للاستعراض المقبل في إطار تلك الآلية، الذي سيُجرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ . ويعتزم بلدي الاستمرار في أنشطة التوعية التي يقوم بها مع التشديد على تنفيذ المشاريع الإنمائية وفقا للمبادئ التوجيهية التي اتفق عليها في نيباد، والتي على أساسها عدلنا حملتنا الوطنية لمكافحة الفقر.

وأود أن أختتم بالإشادة بمنظومة الأمم المتحدة على مساهماتها القيمة على مدى العقود الماضية لإخراج أفريقيا من التخلف الإنمائي. ومتابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٧/٧ تمنح الأمم المتحدة مرة أخرى دورا قياديا في تنسيق ومواءمة الأنشطة الدولية لأفريقيا.

السيد إيساكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تعمل عدة عوامل على إيقاف التنمية التدريجية لأفريقيا. والتأثير التدميري للمجموعات المسلحة غير القانونية يضعف أسس وجود الدول ذات السيادة في حد ذاته. فهذه المجموعات تغذي باستمرار التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة، واستخدام الأطفال الجنود، والانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان ومعايير القانون الإنساني، والتصدير غير القانوني للموارد الطبيعية، والجريمة العابرة للحدود. وبالتالي، فإن الصراع الذي ينتشر عبر الحدود يأخذ طابعاً دون إقليمي، ويدمر هياكل الدول ويقضي على القانون والنظام فيها، ويتسبب في تدفق موجات اللاجئين. وتُعرّض كذلك هذه المجموعات للخطر السلم والاستقرار في القارة بأسرها. ولا يمكننا التصدي لهذا إلا إذا عملنا معا.

وتؤيد روسيا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز قدرات حفظ السلام في أفريقيا وإقامة تعاون فعال في ميدان حفظ السلام. ونلاحظ بارتياح التقدم الذي أُحرز أثناء العام الماضي في تسوية الصراع المسلح في أفريقيا. وتبين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الناجحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبريا وسائر مناطق الأزمات الصلة التي لا انفصام لها بين السلم والاستقرار والانتعاش الاجتماعي الاقتصادي الكامل في البلدان التي مزقتها الصراعات.

وللنوع الجديد من الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أهمية خاصة في هذا السياق. ومن الأمثلة الإيجابية على هذه الشراكة البعثة التي أرسلها الاتحاد الأوروبي بتفويض من مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشر قوات من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا. وتشهد أحداث الشهور الماضية في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي غينيا – بيساو على خطورة المشاكل التي تواجهها البلدان الأفريقية في فترة ما بعد الصراع.

وتدل تجربة التنمية الأفريقية بأسرها على أن تقوية مؤسسات الدولة وتطوير الديمقراطية والتصدي للمشاكل الاقتصادية المستمرة ومكافحة الفساد وتوفير حدود آمنة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والعلاقات مع الجيران المفيدة للطرفين هي الأمور التي ستحول دون حدوث عدم استقرار.

فضلا عن ذلك، من الواضح تماما أن المسؤولية الرئيسية عن مستقبل أفريقيا تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم. وإحدى الخطوات الهامة إلى الأمام اعتماد بلدان الجنوب الأفريقي، تحت رعاية الأمين العام، مبدأ علاقات حسن الجوار. ونحن مقتنعون أن هذا التعاون المتعدد الأطراف المثالي يمكن أن يستخدم، بمشاركة الأمم المتحدة، في أنحاء أفريقيا الأخرى. وستواصل روسيا القيام بدورها بما يتوفر لديها من موارد لتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام.

والجانبان الاجتماعي والاقتصادي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا حاسمان لتوجيه أفريقيا نحو التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ستركز روسيا جهودها على تخفيف عبء دين البلدان الأفريقية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢ ألغت روسيا ١١,٢ من بلايين الدولارات من ديون البلدان الأفريقية، بما في ذلك ٣,٤ من بلايين الدولارات في ٢٠٠٢. وصدر قرار بأن تساهم روسيا بمبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين دولار لمبادرة الصندوق الاستئماني، بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وتمنح دول القارة الآن معاملة تجارية تفضيلية واسعة، ويقضي تشريع روسي حالي بإعفاء الصادرات التقليدية من أقل البلدان نموا، ومعظمها أفريقية، من الرسوم الجمركية على الواردات. وهذه البضائع لا تخضع لقيود استيراد كمية أو لتدابير مناهضة الإغراق أو التعويض أو الحماية الخاصة. وتمنح أكثر من ٨٠ في المائة من واردات روسيا من أفريقيا معاملة تفضيلية.

وبمساعدة شركات روسية، يجري القيام حاليا بمشاريع استثمارية كبرى مختلفة في أفريقيا، تتضمن مشاريع

لتنمية الموارد المعدنية، والطاقة وعلم المعادن. وتقدم روسيا مساعدة ملموسة إلى البلدان الأفريقية في مجالات مثل التدريب والصحة العامة. وتمنح كل عام حوالي ٨٠٠ منحة دراسية تقدمها الدولة الروسية. ويعمل مدرسون وأطباء روس في القارة. وفي سياق الصندوق العالمي لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتدرن الرئوي والملاريا، تساعد روسيا البلدان الأفريقية في مكافحة أمراض معدية مختلفة.

وتقدم روسيا للبلدان الأفريقية مساعدة إنسانية لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية. وخلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، قدمت مساعدة إلى الجزائر وإثيوبيا وإريتريا وأعطت روسيا، عن طريق برنامج الغذاء العالمي، معونة غذائية طارئة لأنغولا. وفي سنة ٢٠٠٣، أسهمت روسيا بشكل طوعي في ميزانية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، من أجل التمويل المباشر للعمليات الإنسانية في أفريقيا. وننوي مواصلة المشاركة بشكل نشط في الجهود الدولية دعما للتنمية الاقتصادية الاجتماعية القطرية.

السيد دي لا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا بالاهتمام الرفيع المستوى الذي توليه الجمعية لأفريقيا. ومناقشتنا اليوم، تشهد، مثل القرار الذي أصدرناه في العام الماضي، على الأهمية التي تتمتع بها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا – وهي مبادرة للبلدان الأفريقية – وعلى ضرورة مواصلة تعزيز شراكاتنا مع أفريقيا.

ويصف تقرير الأمين العام بوضوح وبشكل تام التقدم المحرز والخطوات التي لا يزال من الضروري اتخاذها. ونحن نتفق مع استنتاجاته وتوصياته. ويجب أن يحظى تنفيذها بالأولوية، وستسهم فرنسا إسهاما كاملا في ذلك.

وصفت الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي من قبل الأعمال التي يقوم بها الأوروبيون في هذا الشأن. ويقع التزامنا في ذلك الإطار. ونحن نستهدف العمل مع البلدان الأفريقية، وفقا لمبادئها المحددة، التي هي أيضا مبادئنا، وبما يتمشى مع أولوياتها – السلم والأمن، ومكافحة الفقر، والجوع والمرض، والحصول على الماء وعلى التعليم وحماية الموارد الطبيعية. وتلك الأهداف تتمشى مع الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ. وبالفعل، نحن جميعا نعلم أن الأهداف الإنمائية للألفية تنطبق بشكل خاص على أفريقيا.

إن تحقيق تلك الأهداف لا يزال ممكنا. وبلوغا لهذه الغاية، يجب أن نطبق كل الأدوات المتاحة لنا لدعم جهود البلدان الأفريقية نفسها – الاستثمار والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون ومصادر التمويل المجددة ونقل التكنولوجيا والخبرة. وكل أداة من هذه الأدوات يجب أن تستخدم إلى أقصى مدى وبشكل أكثر فعالية مما نفعل الآن.

لن أستعرض معظم تلك النقاط. فقد دلل زميلنا الإيطالي على عزم الأوروبيين على إحراز تقدم في ذلك الاتجاه بغرض ضمان التنمية المستدامة لأفريقيا. وسأدلي بملاحظات إضافية قليلة بشأن بعض النقاط التي توليها فرنسا أهمية خاصة.

أولا، لقد كان العمل الذي قام الاتحاد الأفريقي في العام الماضي في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ملحوظا، كما بينت نتيجة مؤتمر قمة مابوتو في تموز/يوليه. وأعني بوجه خاص آلية استعراض الأقران، بتوقيع ١٦ دولة بالفعل على المذكرة. ونحن نرحب بإنشاء فريق من الأشخاص البارزين والتزام البلدان التي تطوعت بالاشتراك

فيه. وأعني أيضا السياسات التي رسمتها الشراكة في مجالات هامة مثل الزراعة والصحة والبيئة.

إننا ندرك جميعا أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، لكن العمل قد بدأ. ونحن الآن بحاجة إلى التحرك نحو التنفيذ. ويمكن للمنظمات دون الإقليمية أن تقوم بدور قيم جدا في هذا الشأن.

نقطتي الثانية أن المشاركة بين الشراكة ومجموعة الثمانية، زاد البناء عليها في إيفيان، وفقا للخطوط التي وضعها مؤتمرا قمة جنوا وكاناناسكيس. ويذكر التقرير الذي اعتمده رؤساء الدول أو الحكومات كيفية سعي أعضاء مجموعة الثمانية إلى الاستجابة لتطلعات البلدان الأفريقية. وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى تأييد مجموعة الثمانية لإقامة آلية إنذار مبكر وإنشاء قوة أفريقية سبق وضعها في موقع مناسب، وفقا لما تسمى عملية برلين المعتمدة في إيفيان ومابوتو. وهذا واحد من أكثر الإنجازات التي حققتها الشراكة أهمية ، حيث أن السلم والأمن أساسيان للتنمية والازدهار.

وسيكون التصديق على البروتوكول المنشئ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خطوة إيجابية أخرى إلى الأمام. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، مستعد لدعم عمليات حفظ السلام الأفريقية تحت رعاية الأمم المتحدة.

ثالثا، أود أن أذكر بعض الأولويات التي وضعتها الشراكة التي نؤيدها بقوة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية. وهذه الأولويات متكاملة وحاسمة، على حد سواء لنجاح البرنامج بأكمله.

الأولوية الأولى مكافحة الإيدز. إن هذا الوباء يؤثر على بعض البلدان الأفريقية إلى حد مأساوي. وتدل الاجتماعات التي عقدت يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر في نيويورك على قوة التعبئة السياسية داخل المجتمع الدولي. ومن الأساسي أن يترجم هذا إلى واقع عملي عن طريق جهد أكبر. واتباعا للأمين العام، ناشد رئيس الجمهورية الفرنسية جميع المانحين أن يزيدوا دعمهم للصندوق العالمي لجمع ثلاثة بلايين من الدولارات يحتاجها الصندوق في العام القادم. وقد التزمت أوروبا فعلا، من جانبها، بالصندوق، وفي الوقت نفسه فإن الاتفاق الذي توصل إليه المتعلق بالحصول على الأدوية هام. ومن الحيوي أن تستفيد منه البلدان التي تحتاج إليه.

الأولوية الثانية هي الحصول على الماء والإصحاح. إن الأهداف الموضوعة في مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر قمة جوهانسبرغ حاسمة. وفي أعقاب محفل كيوتو، اعتمدت مجموعة الثمانية خطة عمل تستهدف، على وجه الخصوص، دعم جهود الشراكة في ذلك المجال. وينبغي تعبئة كل المصادر الممكنة الآن. والبنك الدولي جزء من ذلك العمل. والاتحاد الأوروبي يتوخى إنشاء صندوق أوروبي للمياه، يجري الآن استعراض ترتيباته. ونأمل أن تقوم الأمم المتحدة أيضا بدور كامل في هذا المجال.

الأولوية الثالثة هي مكافحة الجوع. وكما ذكر الرئيس لولا، فإن الأمن الغذائي أمر يحظى باهتمام عالمي. إن أكثر من ٤٠ مليون شخص من المحتمل أن يموتوا من الجوع في أفريقيا. وبينما نحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير فورية للتغلب على تهديدات الأزمات الإنسانية، فإن الحلول طويلة الأجل ضرورية. وقد جعلت الشراكة الجديدة، بشكل منطقي، التنمية الزراعية إحدى أولوياتها. والتزمت مجموعة الثمانية، من جانبها، بالعمل على عكس الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة وعلى تعزيز القدرة التجارية للبلدان المعنية. إن الإعلان الوزاري الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه يعبر عن نفس الأفكار. وفي ذلك الصدد، فإن التنفيذ سيكون حاسما أيضا.

ينبغي الاّ يُستهان بأهمية البنى التحتية. إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) والمنظمات دون الإقليمية تمثل إطارا طبيعيا لمناقشة البنى التحتية. وإننا ملتزمون بتشجيع الاستثمار في هذا المجال، بما في ذلك القطاع الخاص.

وتتعلق نقطتي الرابعة والأخيرة بالتجارة. ونأسف بعمق لفشل اجتماع كانكون. فالكل يخسر في مثل هذه الظروف. ونحن ندرك، مع ذلك، إن البلدان الأضعف هي الضحايا الرئيسية. وعندما يكون جميع المعنيين مستعدين، وتستأنف المفاوضات، يجب إيلاء الاهتمام بالاحتياجات المحددة للبلدان الأفريقية. إن فرنسا والاتحاد الأوروبي، كما أشارت الرئاسة الإيطالية للاتحاد، قدما اقتراحات في هذا الصدد فيما يتعلق بالوصول إلى السوق، ودعم المنتوجات الزراعية في مجالات التصدير ومشكلة أسعار السلع – وهي قضية جعلتموها أنتم، سيدي الرئيس، إحدى أولوياتكم. ويحدونا الأمل بأن تؤخذ تلك الأفكار بعين الاعتبار.

يجب أن يتضمن دعم النيباد مشاركة الجميع في جهودنا، وينبغي أن يعتبر مشروع طويل الأمد. ولهذا السبب اقترحت فرنسا تمديد وتوسيع الشراكة في مجموعة الثمانية لشركاء آخرين وللمنظمات الدولية المعنية. وفي هذا الصدد سنستضيف، في باريس، الاجتماع الأول لمنتدى جديد من أجل الشراكة مع أفريقيا، ستكون مهمته رصد ودعم التقدم المحرز من قبل الأفارقة بشأن جميع المسائل. وبطبيعة الحال، سيكون الأمين العام ممثلا في ذلك المنتدى.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي دعما للنيباد من خلال وكالاتها المختلفة، التي ينبغي أن تقدم دعما أكبر للسياسات القائمة، بغرض تعبئة المجتمع الدولي وضمان أن تكون نشاطاتها متسقة ومنظمة على نحو لائق بخصوص رصد وتقييم نتائجها. وفي هذا الصدد، نرحب بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام ومستشاره الخاص.

ويجب أن تظل أفريقيا والنيباد في صلب جدول أعمال الجمعية العامة كقضية ذات أهمية قصوى. وفرنسا، إذ تعمل في إطار الاتحاد الأوروبي، ستعمل على تقديم دعمها الكامل لقرار يعكس الطموحات التي ألهمتنا العام الماضي، مدركة التغيرات التي حدثت وراسمة مسارا يتبع العام القادم.

وكما أشار رئيس الجمهورية، فإن الثقة بأفريقيا جمعتنا. وإننا ملتزمون بكسر الحلقة المفرغة، حلقة عجز وانعدام التعبئة. وإن واجبنا هنا في الجمعية العامة هو أن نكفل الوفاء بذلك الالتزام.

السيد نيغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن من دواعي سروري أن أتكلم اليوم تأكيدا على ما وصفها الرئيس بوش بالعلاقة الاستراتيجية المتنامية بين الولايات المتحدة والقارة الأفريقية. إن أفريقيا تهم حكومة الولايات المتحدة لأنها تهم الشعب الأمريكي. إن وشائجنا قد علمتنا دروسا لا تنسى حول المعاناة البشرية والإمكان البشري، وقد منحتنا ثقة لا تتزعزع بالروح الإنسانية وبمستقبلنا المشترك.

وكما قال الرئيس بوش في أبوجا، نيجيريا، في تموز/يوليه الماضي، يمكننا، إن عملنا معا، أن نساعد على جعل هذا العقد عقد ازدهار متنامي وسلام تتسع في كل أرجاء أفريقيا. إنه هدف طموح، لكن الطريق إلى الأمام واضح ووضعت علامته جيدا على جانبي المحيط الأطلسي.

تؤيد الولايات المتحدة تأييدا قويا أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) منذ استهلالها. فالنيباد التزام مثير من جانب القادة الأفارقة بوضع حد للصراع وبتعجيل التقدم من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة للنهوض بالسلم والاستقرار، ولتوطيد الديمقراطية وتوفير الإدارة

الاقتصادية السليمة والتنمية المركزة على البشر. وهذا ما ينبغي أن تكون عليه الأمور: يرسم الأفارقة مستقبل أفريقيا بالنيابة عن الأفارقة.

إننا نثني على رؤية القادة الأفارقة لاطلاقهم النيباد. ونود أن نقر، بصورة خاصة، بالرئيس أمبيكي والرئيس ويد والرئيس أوباسانجو للدور الحيوي الذي يضطلعون به في تطوير النيباد وتوجيهها وتنفيذها. ومما يشجعنا بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في تنفيذ ما نأمل أن تكون الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران آلية صارمة وشفافة، يشرف عليها فريق الشخصيات البارزة.

وهذه المساعي عززها الدور الذي يضطلع به القادة الأفارقة والمنظمات الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في بوروندي، في منع نشوب الصراع في أفريقيا وتسويته.

إن القيادة الأفريقية عكست مسار انقلاب في سان تومي وبرينسيبي في تموز/يوليه؛ ولعبت دورا حيويا في نزع فتيل الصراع في ليبريا؛ وأدت وظائف حاسمة في مجال حفظ السلام في كوت ديفوار. وهي تحرز تقدما في احتواء التوتر في بوروندي كما تساعد على معالجة الوضع المعقد والمقلق في زمبابوي. واضطلعت بدور رئيسي في المفاوضات السلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقوم بتوجيه جهود الوساطة بقيادة أفريقية في السودان وهي الجهود التي بدأت تجني ثمارا.

تلتزم الولايات المتحدة بشكل عميق ومتواصل بهذه المبادرات سعيا لتحقيق السلم والأمن، والأساسيين بالنسبة إلى آمال القارة في تحقيق نمو وتنمية اقتصاديين قويين ومستدامين. وبالتالي فإننا نقوم بتدريب حفظة السلام، وننظم ندوات تعليمية عسكرية في المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية ونعمل مع الوسطاء الأفارقة والمنظمات دون الإقليمية لتحسين قدراتها على حل الصراعات.

وفي نفس الوقت، نقوم بمؤازرة جهود القادة الأفارقة لوقف الحرب والإرهاب في القارة والعمل مع نفس هؤلاء القادة لتوسيع نطاق التجارة والفرص والمشاريع للشعب الأفريقي.

إن أمريكا هي حاليا أكبر مستثمر في العالم في اقتصادات القارة، إلا أن هناك فرصا ضخمة ما زالت متاحة لكلتينا. وبموجب قانون النمو والفرص في أفريقيا التاريخي، تفتح الولايات المتحدة سوقها النشط لآلاف المنتجات من أفريقيا. وهذا يعكس تأكيد الولايات المتحدة – النيباد المشترك على الدور المحوري للتجارة في النمو والتنمية الاقتصاديين، وهي تضخ ملايين الدولارات في استثمارات جديدة على شواطئ أفريقيا، بالإضافة إلى آلاف الوظائف الجديدة للعمال الأفارقة.

إن هذه الروابط الجديدة في التجارة والاستثمار لا تفيد تجارة أفريقيا مع الولايات المتحدة فحسب بل تفيد أيضا العلاقات الاقتصادية في أفريقيا نفسها وبين أفريقيا وبقية العالم. والواقع إن البلدان الأفريقية قد عانت الكثير من عزلتها النسبية عن الاقتصاد العالمي.

ويتعين علينا بالتالي إيجاد السبل لتجاوز فشل اجتماع كانكون الوزاري في تشكيل توافق آراء حول كيفية زيادة فتح الأسواق في العالم والاستفادة من النمو الواعد الموجه للسوق والمخفف للفقر. تتم المجازفة بمئات البلايين من الدولارات سنويا في زيادة الدخل – وبحياة الناس التي من شأنها أن تحسن من ذلك الدخل.

يزخر تحرير التجارة العالمية بالوعود المبشرة بالخير لأفريقيا بنفس المقدار الذي يزخر به لأية منطقة أخرى في العالم وربما أكثر من ذلك.

وملحقا لسياسات الولايات المتحدة التجارية سيوفر التقرير الرئاسي لتحديات الألفية المعروض حاليا أمام الكونغرس، زيادة كبيرة في الموارد لمساعدة البلدان النامية التي تبين، لا تعد، التزاما ثابتا بحرية ورفاهة جميع شعوبها.

يجذب تقرير تحديات الألفية الانتباه إلى إحدى العبر الرئيسية في مجال التنمية وهي أن البلدان تزدهر عندما تعمل حكوماتها بعدل وفعالية وشفافية. وهذا يتطلب سيادة القانون واستقلال القضاء واحترام حقوق المواطنين بما فيها حقهم في اختيار ممثليهم.

ومن الطبيعي أن هذه العناصر جزء لا يتجزأ من قدرة أفريقيا على تحقيق رؤية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكما قال الرئيس بوش في مطلع هذا العام في جنوب أفريقيا ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا... تستطيع أن تساعد على توسيع رقعة الديمقراطية والأسواق الحرة والشفافية في أرجاء القارة...''.

وحقا وبقدر ما تحقق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أهداف الحكم الرشيد يكون لتحقيق التزاماتنا تجاه السلم والأمن والتجارة والتنمية الاقتصادية الأفريقية تأثير أكبر. إن المهمة الآن ملقاة على عاتق الحكومات الأفريقية، وهي مهمة تحويل طموحات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى أعمال محددة على المستوى الوطني من خلال الاستثمار في شعوبها وتنفيذ السياسات الاقتصادية المسؤولة التي تعزز التجارة والاستثمار ومن خلال الانفتاح والمساءلة في الموازنة والمشتريات ونظم الضرائب.

وغني عن القول، إننا نعترف أنه حتى بقبول عدد أكبر من الدول الأفريقية لمسؤولية الحكم الرشيد تواجه أيضا تحديات هائلة في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة الإنسانية.

إن تحدي تنفيذ إصلاحات طموحة عندما تحوم الشكوك حول بقاء البشر يمكن أن يكون مسألة ضخمة للغاية. وبصفتنا شركاء حقيقيين وأصدقاء لأفريقيا، يشمل التزامنا لأفريقيا الـ ١٥ بليون دولار أمريكي لخطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز واستمرار الولايات المتحدة في قيادتها للجهود العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما تشمل مبادرة التربية الأفريقية بمقدار ما يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار أمريكي تمثل تمويلا جديدا، إضافة إلى البرامج الموضوعة، بما يصل مجموعه إلى ٦٠٠ مليون دولار أمريكي على مدى الخمس سنوات القادمة للتربية الأساسية في أفريقيا، إضافة إلى ٨٥٠ مليون دولار أمريكي كمساعدة طارئة من أجل مساعدة أفريقيا على التصدي لأزمتها الغذائية.

نعتقد أن كل ذلك يبين أن عناصر سياسة حكومة الولايات المتحدة تجاه أفريقيا تعزز تأكيد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على مصيرها الذي تحدده القيادة الحكيمة للحكومات الأفريقية المنتخبة ديمقراطيا. إن هدفنا الشامل إذن هو تحقيق رؤية الرئيس بإقامة علاقات استراتيجية متنامية بين قارة أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية. إن التاريخ المشترك، والصداقة والقيم المشتركة التي تربطنا معا لا تتطلب أقل من ذلك.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقديمه التقريرين الشاملين قيد الدرس اليوم — أحدهما عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/58/254) والآخر عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة

في أفريقيا (A/58/352). ونحن نعتقد أن هذين التقريرين مهمان للغاية وبينما قد يواجهان تحديات مماثلة، فإنهما يتميزان أحدهما عن الآخر بأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا برنامج للاتحاد الأفريقي، وخطة اقتصادية – اجتماعية تمتلكها القارة وتنمو فيها مع عدد من الأولويات والبرامج المتميزة.

إن التقرير حول أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا يتناول، من بين أمور أخرى، حفظ السلام وصنع السلام واللاجئين وانتشار الأسلحة الصغيرة، وهي قضايا تتناولها مؤسسات أخرى في الاتحاد الأفريقي.

قبل أكثر من عام خلال جلسة عامة رفيعة المستوى عقدتها الجمعية العامة حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تركزت مناقشاتنا في حينها، في معظمها، على الإنجازات المتوقعة من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وكيف نتوقع أن يكون عملها. اليوم، يسرنا أن نشير إلى أن تقدما كبيرا قد أحرز في تنفيذ هذه الشراكة الجديدة.

وقد استكملت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا العديد من البرامج والاستراتيجيات على مستوى القارة. وهذه تتضمن خططا شاملة للتنمية الزراعية الأفريقية وبرامج صحية واستراتيجية متعددة القطاعات لمكافحة الإيدز، وبرنامج تعليم خاص بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واستراتيجية للسياحة، وبرامج للتصنيع وتنمية الهياكل الأساسية. إن لجنة التنفيذ التي تتألف من رؤساء الدول والحكومات قد أثبتت أنها آلية مفيدة بالنسبة للإشراف الكامل على تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأهم من ذلك أن أفريقيا قد تجاوزت مرحلة استكمال الاستراتيجيات والبرامج إلى مرحلة التنفيذ. وعلى الصعيد دون الإقليمي بُدِء بعدد من المشاريع بما في ذلك الربط الكهربائي بين جمهورية الكونغو وزامبيا، وأنابيب النفط التي تتخلل عددا من دول غرب أفريقيا، ومبادرة أفريقيا الجديدة الخاصة بالأرز، وطباعة الكتب المدرسية وبرامج الغذاء في المدارس وغير ذلك.

إن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي من المفروض أن تساعد على تعزيز الحكم الرشيد في القارة الأفريقية قد تم إنشاؤها. وبينما يعتبر هذا العمل عملية جديدة وشجاعة تقوم بها أي مجموعة من الدول، فإن أفريقيا على اقتناع بالإسهام الذي يمكن أن تقوم به للنهوض بالحكم الرشيد في قارتنا. لذلك من المشجع جدا أن ١٦ بلدا قد انضمت إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ويفكر العديد من البلدان الأخرى في الانضمام إليها.

ويقدر جنوب أفريقيا التركيز على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تقرير الأمين العام والجهود التي بذلت من أجل وصف الهياكل والإجراءات التي تتضمنها. إن تلك الآلية قد وصفت، عن حق، بأنها وسيلة لرصد التقدم المحرز من أجل الوصول إلى إدارة اقتصادية وسياسية جيدة من خلال التعلم والمشاركة بين الأقران.

ولكن على النقيض من تقرير الأمين العام فان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لم يقصد بها أن تكون ”وسيلة لاجتذاب الدعم من الشركاء الإنمائي (A/58/254، ص ٥) بل إنها جهود أفريقيا نفسها للسعي وراء تحقيق الحكم الرشيد لأفريقيا نفسها وليس كوسيلة لمناشدة المجتمع الدولي.

ولقد شهدنا أيضا إحراز تقدم في الأمم المتحدة بإنشاء مكتب المستشار الخاص لأفريقيا. لذلك المكتب أثر كبير بالفعل وقد نجمت عنه نتائج عديدة مثل الإسهام في التقارير المعروضة أمامنا اليوم. ونأمل أن تتوفر له الموارد اللازمة لتمكينه من إنجاز ولايته المهمة في الأمم المتحدة. وفي

هذا الصدد، نتطلع إلى إعلان وتنفيذ استراتيجية حشد التأييد لمكتب المستشار الخاص.

ومن دواعي التشجيع أيضا الجهود المتعاظمة لمنظومة الأمم المتحدة لتعميم مراعاة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في أولوياتها وبرامجها. ومما يبعث على الرضا حقا التعاون الوثيق بين أمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، وكذلك التعاون مع الحكومات على حدة داخل منظومة الأمم المتحدة. ونأمل في أن نرى إطرادا أكبر لهذا الاتجاه في المستقبل.

ويسعدني أن التقرير لا يغفل إبراز التحديات والقيود التي ما زالت بلدان أفريقية عديدة تواجهها. وانطلاقا من روح الشراكة الحقيقية، فإن هذه التحديات لا يمكن التصدي لها بجهود البلدان الأفريقية وحدها. فهي في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي. وهذه التحديات والقيود تتجلى بوضوح خاص في مجالات حشد الموارد.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي، تقدر جنوب أفريقيا تدابير تخفيف الدين التي اتخذها دائنون ثنائيون من بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية. كذلك، تحظى بالتقدير الجهود لتمويل مبادرة الصندوق الاستئماني لتمويل دين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونقدر كذلك ازدياد عدد البلدان الأفريقية التي تتوصل إلى قرارها وإلى نقاط الاستكمال. ولكن المبادرة بشكلها الحالي لا تبدو قادرة على توفير التخفيف الذي توقعه الجميع عندما تم تحسين المبادرة قبل أربع سنوات. وكانت إحدى النتائج أن بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال تصرف على خدمة الدين أكثر مما تصرفه على الصحة والتعليم.

إننا نتطلع إلى المؤتمر الدولي المزمع عقده في العام ٢٠٠٤، ويجب أن ننظر فيه إلى ما هو أبعد من مبادرة الصندوق الاستئماني لتمويل دين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأن نطرح مقترحات نتوخى منها حلا لعبء الدين المستعصى في أفريقيا. وينبغي لذلك النظر في المقترحات التي تضمنها توافق مونتيري وقرار الجمعية العامة المتخذ مؤخرا بشأن الدين الخارجي فيما يتعلق بالربط بين تخفيف الدين وقدرة البلد على حشد الموارد اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها لزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا في السنوات الأخيرة مع أنها لم تصل حتى الآن إلى مستواها في العام ١٩٩٠. ونظرا إلى النقص في توفير هذه المساعدة فإن وفدي يؤيد الجهود الرامية إلى زيادة فعالية المساعدة. فالبلدان المانحة تؤكد أيضا على الحاجة إلى تحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. ولكن هذا الموقف يتغاير بشدة مع تقاعس بعض البلدان المانحة عن توحيد أصناف معينة من المساعدة لبعض البلدان. وينبغي أن يتركز الاعتبار الرئيسي على ضمان قدر أقصى من الأثر والفائدة اللذين ينتجان عن المساعدة بالنسبة للبلد المتلقي وليس لفائدة زبائن آخرين ومصالح أخرى. وإلا فإن مفهوم الكفاية في المساعدات سيصبح مجرد شعار يطبق على نحو انتقائي.

إن فشل كانكون في التوصل إلى نتائج لصالح البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية قد رسم صورة حزينة. وهذا الفشل كاد يظهر بمظهر السخرية تلك العهود التي قطعت قاطبة بجعل جولة الدوحة جولة إنمائية، وكذلك العهود التي قطعت سابقا بزيادة انفتاح الأسواق في وجه المنتجات الأفريقية. وكاد يكون سخيفا، إن لم يكن مأساويا، أن نرى كيف دفعت إلى الزاوية البلدان الأفريقية الأربعة الأقل نموا والمنتجة للقطن لتنبري أمام جبابرة التجارة العالمية، مع العلم أن المساعدات الحكومة لزراعة القطن وحدها تفوق مجموع إجمالي الناتج القومي للبلدان الأربعة مجتمعة. وعلى الرغم من الحجج المقنعة جدا التي ساقتها

البلدان الأفريقية الأقل نمو بأن تعطى فرصة متساوية للتنافس المنصف، فقد طلب من هذه البلدان الفقيرة أن تبحث عن مصادر عيش بديلة. إن لم تكن تلك إدانة لحالة التجارة العالمية الراهنة، فمن الصعب تخيل ما تكون تلك الحالة.

ومن المحزن أن نشاهد كيف أهدرت إمكانية اجتماع كانكون لإعطاء البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية فرصة لإيجاد سبيلها إلى الخلاص من شأفة الفقر المدقع. ويكاد المرء أن يستشف من ذلك بأن البعض يريد للبلدان النامية أن تبقى إلى الأبد رهينة لحسن نوايا الحكومات المانحة.

وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، فهناك نزعة متنامية نحو التعاون الاقتصادي والتقني بين أفريقيا وغيرها من المناطق النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد أعطى هذا الاتجاه زخم جديد في مؤتمر المنظمات دون الإقليمية في آسيا وأفريقيا الذي استضافته كل من جنوب أفريقيا وإندونيسيا، وعقد في باندونغ هذا العام. وسيعقد المنتدى الأفريقي – الصيني الثاني في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، وسيعقد في نفس الشهر كذلك المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب في مراكش بالمغرب. ومما يدفع إلى مزيد من الرضا إعلان كل من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في المناقشة العامة عن مبادرة لمعالجة مسائل المجاعة والفقرة. ويمثل ذلك الشروع في مبادرة للبلدان النامية لمعالجة المسائل الملحة لبقاء ولرخاء البلدان النامية نفسها.

وتعتقد جنوب أفريقيا أنه من الممكن اتخاذ تدابير معينة من شأنها أن تجعل الشراكة الجديدة أكثر فعالية. ومن بين تلك التدابير زيادة عدد مراكز الاتصال الوطنية لضمان التنفيذ المنسق والمتكامل لأولويات الشراكة الجديدة على المستوى الوطني. ومن المهم أيضا وضع الشراكة في متناول إدراك الجماهير على المستوى الوطني والقاري لضمان قبولها العام. ولذلك، هناك حاجة إلى استراتيجية اتصالات واضحة وشاملة. وتستطيع المنظمات غير الحكومية والأهلية أن تؤدي دورا هاما في هذا المجال. وقد رحبنا بالاجتماع الذي نظمه الاتحاد الأفريقي لمناقشة الشراكة الجديدة مع الشركاء في المجتمع المدني في أفريقيا. وحتى الآن هناك تأييد تام للشراكة الجديدة في المجتمع المدني وفي القطاع الخاص، مما يوفر مزايا جديدة بالنسبة لبلدان عديدة، وهي التي تعمل على تعزيز التزامها بقيم وممارسات الشراكة الجديدة.

وأود أن أبدي بعض الملاحظات على مسائل تم تناولها تحديدا في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وفي مجال السلم والأمن، فقد أخذ الأفارقة زمام المبادرة لمعالجة المشاكل الأفريقية. وترحب جنوب أفريقيا بالمشاركة النشطة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان الأفريقية على تسوية وإدارة الصراعات. وكما ذكر التقرير فإن التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مناسب بشكل خاص لبناء السلام في فترة ما بعد الصراعات. فينبغي أن تكون السياسات لتحقيق السلام الدائم متكاملة. ويسعدنا في هذا المجال أن نعلم بأن الأمين العام يجري مشاورات منتظمة مع مؤسسات بريتون وودز بغية ضمان أن تكون سياسات التعديلات الهيكلية في أفريقيا وغيرها متماشية مع استتباب السلام.

إن التزام جنوب أفريقيا نفسها بدعم نهج متكامل ومنسق لإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع يعبر عنه بتأييدنا القوي لإنشاء وعمل المجموعتين المخصصتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن غينيا – بيساو وبوروندي. وقد قدم عمل المجموعتين حتى الآن مساهمة هامة للتعاون الأوثق بين الأجهزة والهياكل المختلفة في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة التعاون المعزز بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ويذكر التقرير نفسه إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصندوق إدارة حالات

الطوارئ الاقتصادية الخاص بغينيا – بيساو المقترح من قبل المجموعة المخصصة لغينيا – بيساو.

وفي مجال حفظ السلام، فقد بذلت بعض الجهود في السنوات القليلة الماضية لبناء قدرة أفريقية لإدارة الصراعات. وهنا لا بد من أن نخص بالذكر مساهمات الاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الصناعية الثمانية. ولأن إدارة الصراعات عملية معقدة، فهي تبرز أهمية التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومساعدة الأمم المتحدة في صياغة اتفاق وقف إطلاق النار في بوروندي تقدم مثالا جيدا للتعاون البناء. إن الدروس التي اكتسبتها الأمم المتحدة وأفضل الممارسات التي اتبعتها، خلال خبرتها الطويلة والعريضة في مجالات من قبيل تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدمان ووقف إطلاق النار، ينبغي تشاطرها يقينا مع المجموعات الإقليمية التي تشترك في جهود صنع السلام.

ونرحب كذلك بالتأكيد على التنمية الاجتماعية في التقرير. وليس ثمة شك في أهمية الرابطة التي تربط بين تعزيز السلام والأمن والنهوض بالتنمية الاجتماعية. ولقد تأكدت أيضا أهمية النهج المتكامل نحو التنمية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢، والذي أكد أيضا على أهمية التنسيق في منظومة الأمم المتحدة في تفاعلها مع أفريقيا.

وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا باتخاذ لجنة التنمية الاجتماعية مؤخرا لقرار عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويؤكد القرار، ضرورة القيام بروح الشراكة بتعزيز التعاون على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية وتنفيذ نتيجة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة.

وطلب أيضا من لجنة التنمية الاجتماعية أن تبرز مكانة الأبعاد الاجتماعية المتضمنة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في خططها ذات الأولوية في المستقبل. وتتطلع جنوب أفريقيا قدما إلى اعتماد الجمعية العامة في دورتها الحالية لتقرير الدورة الحادية والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بمستقبل التقرير عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، ترغب جنوب أفريقيا في مواصلة إصدار التقرير. وبينما قد يكون من الحقيقي أن كثيرا من المسائل التي يتناولها التقرير يمكن الحصول عليها في تقارير أخرى، فإن من الأهمية القصوى جمع المعلومات في تقرير واحد يركز على جميع المسائل المتصلة بصفة خاصة بأفريقيا.

السير إمايز جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، تعرب المملكة المتحدة عن موافقتها التامة على بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي. وأضم صوتي أيضا إلى أصوات المتكلمين الآخرين للإعراب عن الشكر لكم، سيدي، على إجراء هذه المناقشة. إن المسائل جوهرية بالنسبة إلى أعمال الأمم المتحدة وخطتنا المشتركة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

الوضع الراهن في أفريقيا مثير. وإذا لم يتحسن هذا الوضع، فسيخفق ٢٣ بلدا في تحقيق أهداف التنمية للألفية. وتترسخ الديمقراطية بصورة تدريجية في القارة، إلا أن عدد الفقراء في المنطقة آخذ في الزيادة. ونسبة وفيات الأمهات والأطفال آخذة في الزيادة: وتموت امرأة وهي حامل أو في عملية ولادة من كل ١٣ امرأة. وتوجد نسبة ٧٥ في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى.

ومشاكل أفريقيا معقدة ومترابطة فيما بينها. ودعوني أذكر أربعا منها: أولا، الصراعات في بلدان ومناطق رئيسية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أصيب أكثر من نصف جميع البلدان الأفريقية بالصراعات، بالرغم من سروري بالقول بأنه توجد هناك علامات واعدة تبشر بالتحسن. وثانيا، نظم الحكم – لقد فشلت الدولة في بعض البلدان الأفريقية فشلا كبيرا. وثالثا، لقد تدهورت شروط التبادل التجاري وهبطت أسعار السلع الأساسية. وتمثلت النتيجة في انخفاض الاستثمارات والنمو الاقتصادي، وعدم كفاية الوظائف التي أنشئت للفقراء والقلة القليلة من الموارد المخصصة للصحة والتعليم. ورابعا، تسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في إلحاق أضرار بالغة في أرجاء القارة.

ولكن الأخبار ليست كلها سيئة. فالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي مبادرة أكثر وعدا بالخير للتنمية بقيادة أفريقية خلال فترة جيل، وتستهدف التصدي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتخفيف حدة الفقر واستدامة النمو الاقتصادي على الأجل الطويل. ويساندها التزام بتحسين نظم الحكم، وبناء القدرة على حفظ السلام وتهيئة بيئة ملائمة للاستثمارات. وتعد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي من المقرر أن تبدأ في غانا في هذه السنة، أداة هامة نؤيدها بقوة.

وتعلم البلدان الأفريقية وتسلم بأن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتقها هي. ولا بد من تنفيذ الاستجابة الدولية للتحديات التي تواجه أفريقيا بالشراكة مع الحكومات الأفريقية التي تعمل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ولقد استجابت مجموعة الثمانية قبل سنتين بالموافقة على مجموعة من الالتزامات بموجب خطة عمل أفريقيا التي وضعتها مجموعة الثمانية. وفي حزيران/يونيه من هذه السنة، قدمت البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية تقارير تفيد بإحراز تقدم. ونتطلع الآن إلى اجتماع منتدى شركاء أفريقيا المقرر عقده في الشهر القادم، برئاسة فرنسا، لكي ينظر في كيفية إحراز مزيد من التقدم.

دعوني أطرح خمسة مجالات ترى المملكة المتحدة أنها تتطلب بصورة عاجلة بذل مزيد من الجهود الدولية. أولا، تقديم مزيد من المساعدات الإنمائية الأفضل. وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة ستزيد المساعدة الإنمائية التي تقدمها لأفريقيا إلى مبلغ يربو على بليون جنيه استرليني بحلول عام ٢٠٠٦. ولكن يتعين علينا جميعا أن نزيد التمويل المتوفر للتنمية. وتستكشف المملكة المتحدة مع شركاء لها أفضل الوسائل من أجل تحقيق ذلك، وعلى سبيل المثال، الاقتراح الذي قدمه غوردون براون من أجل إنشاء مرفق تمويل دولي. وهذا يهدف إلى مضاعفة الموارد للمساعدة الإنمائية الرسمية حتى عام ٢٠١٥ بالاستفادة من مصادر خاصة جديدة. ونرحب باهتمام الأمين العام، ودول أعضاء أخرى، ومؤسسات بريتون وودز بهذا الأمر.

وثانيا، يتعين علينا أن نعالج مسألة التجارة. النظام القائم حاليا لا يعمل لصالح أقل البلدان نموا. لقد أصبحت نسبة حصة أفريقيا الآن من التجارة العالمية أقل من واحد في المائة. ولا بد من تحسين قواعد التجارة لكي تفيد فقراء العالم. ولقد سبب فشل محادثات منظمة التجارة العالمية في كانكون أضرارا بالغة بأفقر بلدان العالم. وستحصل أفريقيا على صفقة عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية أفضل مما يتاح لها عن طريق وفرة الاتفاقات الإقليمية والثنائية. ومن أجل ذلك تصر المملكة المتحدة على بذل قصارى جهدها لإعادة خطة جولة الدوحة

للتنمية إلى مسارها مرة أخرى. ونحن ملتزمون تماما بالعمل من أجل إحراز تقدم في المفاوضات وإحراز تقدم في إطار تعددية الأطراف بشأن هذه المجالات التي تشكل أهمية حاسمة بالنسبة إلى البلدان الأفريقية – إمكانية الوصول إلى الأسواق الزراعية، وشروط المعاملة الخاصة والتفضيلية لأفقر البلدان، وتخفيض أوجه الدعم التي تشوه التجارة.

وثانيا، يجب أن تدعم الجهود الأفريقية الرامية إلى حل الصراعات المسلحة. وينبغي أن نشيد بما يجري تحقيقه، وعلى سبيل المثال، الجهود الكثيرة التي تبذلها في غرب أفريقيا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتستحق البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الدعم الدولي كي يتسنى لها أن تشارك على نحو أكثر فعالية في منع الصراعات العنيفة وحلها وللاضطلاع بعمليات لدعم السلام. ولقد تم الاتفاق على خطة للتدريب والدعم التشغيلي بين مجموعة الثمانية وبلدان أفريقية. وستشارك الأمم المتحدة عن كثب في تنفيذها، ويجب أن ندعم الجهود الأفريقية الرامية إلى القضاء على تدفق الأسلحة إلى القارة بصورة غير مشروعة. ولقد تعهدت المملكة المتحدة بدفع مبلغ يزيد على ٢٠ مليون جنيه استرليني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك البرامج الإقليمية في شرق أفريقيا، ومنطقة البحيرات الكبرى، والجنوب الأفريقي. والقضية ما زالت تتمثل في أن الأسلحة الصغيرة تفتك بأشخاص في أفريقيا كلها أكثر من أي شيء آخر عدا المرض.

ورابعا، يجب أن نبذل مزيدا من الجهود لمكافحة أحد أكبر التحديات التي تواجه أفريقيا وهو فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويعيش خمسة وعشرون مليون نسمة مصابون بهذه النكبة في أرجاء أفريقيا. لقد أصدر البنك الدولي تحذيرا من أن بضعة اقتصادات أفريقية تواجه الانهيار وتتعرض دخول الأسر للهلاك بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن دواعي فخر المملكة المتحدة أن تكون ثاني أكبر مانح للمساعدات المقدمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وفي الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٣ استثمرنا على نطاق العالم ما يزيد على ٢٧٠ مليون جنيه إسترليني، أي ما يعادل أكثر من ٤٢٠ مليون دولار أمريكي. وهذا سيمكن جميع المحتاجين من الأفارقة من الحصول على العلاج الفعال لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وذلك الهدف يمثل أولوية من الأولويات الدولية.

خامسا، يجب علينا أن نعمل من أجل المساعدة في تعزيز الحكم الرشيد في الدول الأفريقية. ذلك أن وجود مؤسسات فعالة، وديمقراطية نيابية، وحكومة قابلة للمساءلة، شرط أساسي لاستثمارات القطاع الخاص، والنمو، والحد من الفقر. والمملكة المتحدة تؤيد وضع برامج أقوى لبناء القدرات وصولا لهذا الهدف.

وينبغي أن يكون تعزيز سيادة القانون هدفا مشتركا لجميع أعضاء الأمم المتحدة. فسيادة القانون تتيح مجالا أرحب للديمقراطية وهذا بدوره يجعل الصراع أقل احتمالا.

واسمحوا أن أختتم بياني بالقول إن الأمين العام أشار وعن حق إلى أهمية إجراء استعراض رفيع المستوى في هذه الجمعية العامة في ٢٠٠٥، للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف إعلان الألفية. ويحدوني الأمل في أن تتمكن المملكة المتحدة آنذاك، بوصفها رئيس مجموعة البلدان الثمانية والاتحاد الأوروبي، حيث يحين دورنا في الرئاسة عام ٢٠٠٥، من تسجيل تقدم ملموس في الالتزامات التي أخذناها جميعا على عاتقنا. ولكنه من الحيوي، على وجه التحديد، أن نبذل جميعا مزيدا من الجهود لدعم الشراكة الجديدة من أجل

تنمية أفريقيا، ودعم الأفارقة في جهودهم لانتشال أفريقيا من وهدة الفقر. وهذه مهمة حيوية لمنظومة الأمم المتحدة ولجميع الدول الأعضاء. وهذا، سيدي، يجب أن يكون مسعانا المشترك.

السيد ميزوكامي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ما انفكت حكومة اليابان تدعو منذ عام ١٩٩٣ إلى الأخذ بمبادئ الملكية الأفريقية – والشراكة الدولية من أجل تنمية أفريقيا، من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وبالتالي فقد احترمت اليابان وأيدت بإخلاص الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تمثل دليلا واضحا وملموسا منذ لحظة إطلاقها، على امتلاك أفريقيا لناصية أمورها. ومنذ أسبوعين جددت اليابان التزامها بدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، باستضافة مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية، إلى جانب ٨٩ بلدا و ٤٧ منظمة شاركت في هذا المؤتمر.

وترحب اليابان بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة. كما سرّنا إنشاء الآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء، وانضمام ١٦ بلدا إليها حتى الآن. ذلك أن تشاطر أفضل الممارسات والخبرات الإنمائية من خلال عمليات استعراض النظراء، يمثل وسيلة فعالة لتعزيز روح الملكية في أفريقيا، والإسهام في تنمية أفريقيا من خلال مبادرة الشراكة الجديدة. فمثل هذه العوامل لا غنى عنها لتحقيق التنمية الأفريقية. ويحدونا الأمل في أن تحظى تلك الآلية بمزيد من التعزيز، وأن تكلل بالنجاح.

كما يسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز في مجالات أخرى، مثل الزراعة والصحة والهياكل الأساسية والاستثمار في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إلا أننا نشعر بالقلق لأن بناء القدرات في أفريقيا ما زال يشكل تحديا خطيرا يقترن بمشكلة استنزاف الأدمغة. ونؤمن بأن التعليم هو الأساس المتين الذي تقوم عليه التنمية. والموارد البشرية هي مفتاح بناء الدولة. ويحدونا وطيد الأمل في أن يتسنى للبلدان الأفريقية والمانحين الدوليين استثمار المزيد في تنمية مهارات وقدرات البشر في أفريقيا. وتعتقد اليابان أن التعاون بين آسيا وأفريقيا، وهو سمة أساسية في عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، يمكن أن يسهم بالكثير في بناء القدرات في أفريقيا.

وقد أعلن رئيس الوزراء كويزومي، في مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بتنمية أفريقيا، الدعامات الرئيسية الثلاث التي تقوم عليها مبادرة اليابان للمساعدة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفيما يتعلق بالدعامة الأولى ''التنمية التي تركز على البشر''، أقول إن تنمية الموارد البشرية تمثل دوما أولوية عليا لليابان في مساعداتها الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، أعلن رئيس الوزراء، بمناسبة انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الثالث، أن اليابان تعتزم أن تقدم لأفريقيا، على امتداد السنوات الخمس المقبلة، مساعدات تحتوي على منح إجماليها بليون دولار، في مجالات مثل الصحة والرعاية الطبية، بما في ذلك تدابير لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن التعليم والمياه والأغذية.

الدعامة الثانية هي ''الحد من الفقر من خلال النمو الاقتصادي''. فبدون النمو الاقتصادي لا يمكن خفض الفقر بشكل ملموس. وبصفة خاصة، ما فتئت اليابان تركز بقوة على التعاون الذي يستهدف تحسين الإنتاجية الزراعية، لأن الزراعة هي العمود الفقري للاقتصادات الأفريقية. وإنشاء مبادرة الأرز الجديدة لأفريقيا، تعد من بين الأمثلة الناجحة لجهود اليابان.

والهياكل الأساسية تعد أيضا عنصرا أساسيا للتنمية الاقتصادية. واليابان تركز جهودها على مجالات مثل النقل

والاتصالات والطاقة والمياه. وفي مجال التجارة والاستثمار، تعتزم اليابان تعزيز الاستثمارات في أفريقيا بواسطة شركات يابانية، من خلال تدابير مثل تقديم قروض استثمارية خارجية تصل إلى قرابة ٣٠٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات.

الدعامة الثالثة هي ''توطيد السلام''. ومع أن التقدم المحرز في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، على سبيل المثال، كان مشجعا، فإن تفشي الصراعات التي لم تحسم بعد وبقايا أسباب الصراع في أفريقيا يشكل لنا جميعا مصدر قلق عميق. وق هذا الصدد، نرحب بالمبادرة التي أقدمت عليها منظمات إقليمية ودون إقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمعالجة الصراعات في هذه البلدان. وإرادة أفريقيا وتصميها اللذان تبلورا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، هما حقا مفتاح معالجة الصراعات في أفريقيا مستقبلا.

وفي الوقت ذاته، تعتقد حكومة بلدي أن التدابير التي تتخذ في حالات الطوارئ لمواجهة هذه الصراعات لن تكفي وحدها لإحلال السلام الدائم في أفريقيا، بل يجب أن تقترن في مرحلة ما بعد الصراع بعملية سلام وبتوفر الأمن الداخلي والمساعدات الإنسانية والإعمارية – وهي ثلاثة عناصر لا غنى عنها لتوطيد السلام. وبالتالي، يتعين علينا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، أن نشجع وندعم جهود البلدان الأفريقية في هذه المجالات. وحكومة اليابان، فيما يخصها، تسهم في تلك الجهود في شتى الميادين، وسوف نواصل بنشاط دعم أنشطة المنظمات الأفريقية، الإقليمية ودون الإقليمية، في مجالات منع الصراع وإدارته وتسويته.

وقد اختير السفير هاراغوتشي عضوا في الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي، وذلك بناء على طلب السفير نتوروي ممثل بوروندي. ويسعدنا أن يكون بوسعنا المشاركة في الفريق الاستشاري، ونود أن نعمل مع سائر أعضاء الفريق من أجل إعداد توصيات لوضع برنامج طويل الأجل لدعم بوروندي. وهذا أيضا سيتيح لحكومة بلدي فرصة سانحة لتجميع المعرفة والخبرة في مجال تنمية البلدان الأفريقية في مرحلة ما بعد الصراع.

وتود اليابان أن تدخل في مزيد من الحوارات مع شركائها الأفارقة بغية معالجة المسألة المتعلقة بالطريقة التي يمكن بها للبشر في أفريقيا أن يحرروا أنفسهم من التهديدات التي تتعرض لها أرواحهم وكرامتهم الإنسانية، كتلك التي يمثلها الفقر والصراع والأمراض المعدية. وبعبارة أخرى، تود اليابان أن تسهم في مسعى أفريقيا لتحقيق الأمن البشري، ورغبتها في إقامة مجتمع يمكن فيه للبشر أن يعيشوا وفي قلوبهم أمل بدلا من اليأس.

السيد كاظمي كامياب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في الواقع أن من المناسب جدا أن تنظر الجمعية العامة في كيفية تقديم الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إذ أن واقع الحال الذي تواجهه ملايين كثيرة من الناس في أفريقيا لا يتطلب سوى الأخذ بنهج واقعي وجدي وشامل، واتباع سياسة عامة والقيام بأعمال متناسبة في نطاقها وحجمها مع الحالة ذاتها. ولعلي أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً تضامن بلدي الكامل مع البلدان الأفريقية، وكلها بلا استثناء تنتمي لعائلة البلدان النامية. ويتمتع بلدي حاليا بوجود دبلوماسي نشط في معظم البلدان الأفريقية، وقد عززت بدورها وجودها الدبلوماسي في طهران.

وقد استطعنا بالإصرار والتعاون أن نساهم في عدد كبير من المشاريع وخطط إعادة الإعمار في كثير من البلدان الأفريقية. والتعاون الودي الوثيق بين جمهورية إيران الإسلامية وبين بلدان القارة في ازدياد، سواء على الصعيد

الثنائي أو على الساحة الدولية. ومع ذلك فلا تتقدم الروابط الاقتصادية على قدم المساواة مع العلاقات السياسية، وربما يرجع ذلك إلى الاختناقات التي كثيراً ما تستهلك الوقت والافتقار إلى الهياكل الأساسية الضرورية. وقد استطعنا بالإصرار والتعاون المتبادل بطبيعة الحال أن نسهم في مشاريع وخطط كثيرة للتعمير في العديد من البلدان الأفريقية.

وليس بناء الهياكل الأساسية وتشييد المستشفيات والعيادات الصحية والتعاون في المجالات الأكاديمية والعلمية سوى بعض موضوعات عامة جدا ساهمنا ضمن إطارها في تنمية المناطق الأشد فقراً بالقارة. وبالنظر إلى تعرض القارة للكثير من الكوارث الطبيعية، ما برح بلدي يقدم المساعدة المالية والإنسانية التي تشتمل على منح تقريبا على الدوام. وبالإضافة إلى ذلك فقد خصصت حكومتي حد ائتمان قدره ٢٠٠ مليون دولار لأفريقيا، تشجيعاً للعلاقات الاقتصادية والتجارية وتيسيراً لها. وسيتقرر سقف الائتمان على أساس اتفاقيات مصرفية متبادلة.

ذلك أن النهضة الأفريقية، أي هذا الميلاد الجديد الذي كنا جميعًا نتكلم عنه تقريبا في السنوات الأخيرة، لا يمكن البدء فيها والاضطلاع بها بجدية كاملة إلا من قِبل الأفارقة أنفسهم والبلدان الأفريقية بشكل فردي وجماعي. وقد جسدت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا كل هذه العناصر. وهناك بالطبع دور يقوم به الآخرون في المجتمع الدولي، ومنهم الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن تدمج جميع خططها وبرامجها ومبادراتها المتنوعة في إطار سياسة شاملة، تضم كل العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتضمن أدواراً وولايات واضحة ومحددة للوكالات والإدارات المنفذة ذات الصلة. نعم، هناك طريق لتقدم أفريقيا إلى الأمام. فلنبدأ جميعاً السير على هذا الطريق.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): كما فعلنا في مناسبات كثيرة في الماضي، من دواعي سرور غيانا أن تقف مرة أخرى موقف التضامن مع أفريقيا، فهي قارة لا نتقاسم معها فقط روابط التاريخ والثقافة الدائمة وإنما أيضاً الآمال المشتركة في السلام الدائم والتنمية المستدامة لشعوبنا. ويشيد وفدي بمبادرة الزعماء الأفارقة إلى صياغة شراكة جديدة من أجل التنمية في القارة ضمن إطار للحكم ديمقراطي.

واليوم ونحن نستعرض التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي لها، ييسر مهمتنا إلى حد كبير تقريرا الأمين العام الواردان في الوثيقتين A/58/254 و A/58/352. ويزودنا هذان التقريران باستعراض مفيد للتقدم المحرز، وأيضًا للتحديات والقيود التي صودفت. ويود وفدي أن يسجل امتنانه للأمين العام على تقريريه، وأن يعرب عن تقديره لجهوده، ولجهود منظومة الأمم المتحدة بأسرها دعما للشراكة الجديدة.

وترى غيانا الشراكة الجديدة بمثابة برنامج إيجابي للعمل، ليس فقط العمل من جانب البلدان الأفريقية ذاتها وفيما بينها بوصفها الجهات الفاعلة الرئيسية، بل العمل الذي يتعين أن يأخذ به المجتمع الدولي بأسره. ونرى من المشجع الالتزام الذي أظهرته بلدان أفريقيا بدمج أولويات الشراكة الجديدة في سياساتها وأطر تخطيطها الإنمائي الوطنية. وترى غيانا أن امتلاك الأفارقة وقيادتهم عملية الشراكة الجديدة أمر لا غنى عنه لإنجاز أهداف هذه العملية. وفي ذلك السياق، يرحب وفدي بإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وبتزايد عدد البلدان المنضمة إلى هذه الآلية.

ومن الجدير بالترحيب والدعم أيضا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتوطيد دعائم الديمقراطية وتعزيز

الآليات الإقليمية لمنع نشوب الصراعات وحلها وإدارتها في القارة. وتشهد النتائج المبشرة في ليبريا وبوروندي وسان تومي وبرينسيبي على ما أظهرته أفريقيا من القيادة في معالجة المشاكل في ساحتها كما تشهد على الشراكة المتنامية بين المنظمات الإقليمية في القارة والأمم المتحدة. ونعرب عن ترحيبنا بهذا التطور.

ونتطلع إلى بدء نفاذ البروتوكول المتعلق بإنشاء برلمان البلدان الأفريقية لضمان المشاركة الفعالة والكاملة من جانب الشعوب الأفريقية في تنمية القارة وتكاملها، وكذا البروتوكول المتعلق بتأسيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويمكن للجهود الجاري بذلها لإعادة توجيه أنشطة المجتمعات الإقليمية بحيث تعكس أولويات الشراكة الجديدة أن تسهم بطريقة مجدية في تفعيل تلك الأولويات في أرجاء القارة بكاملها.

وبغض النظر عن التطورات الإيجابية التي أشرت إليها، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات رهيبة في سعيها نحو السلام والتنمية. وقد وجه الأمين العام الاهتمام للعديد من تلك التحديات التي تتعلق بقطاعات مثل الزراعة والأمن الغذائي والصحة، وبخاصة الأزمة الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعليم. ولا يقل عنها هولاً التحديات التي تشكلها الصراعات وزعزعة الاستقرار. وتحتاج تلك التحديات إلى معالجة جدية إذا أريد للقارة أن تحظى بأي فرصة لبلوغ أهداف الشراكة الجديدة.

ونلاحظ أيضا أن تنفيذ الشراكة الجديدة يعوقه عدد من أوجه القصور، ليس أقلها في آلية التنفيذ ذاتها. علاوة على ذلك، يسلط الأمين العام الأضواء أيضًا على ضعف القدرة المؤسسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعدم الترويج بقدر كاف للشراكة الجديدة على الصعيد القطري، ومآخذ التمويل. ونرى أن تلك العيوب تمثل فرصاً لمزيد من التعاون والدعم من جانب المجتمع الدولي .

ومع أنه يمكن التغلب على هذه التحديات والقيود، من الواضح أن ذلك يتطلب من المجتمع الدولي جهوداً متجددة للوفاء بالتزاماته. ويبقى اتخاذ إجراءات ملموسة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين على أفريقيا، وسبل وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق، وإصلاح معدلات التبادل التجاري لمنتجي السلع الأساسية، والمساعدة في تمكين القارة من جذب الاستثمار المباشر أمرا جوهريا في ذلك الصدد، مع إيلاء مسؤولية خاصة للشركاء في البلدان المتقدمة النمو. ويقدر وفدي التطورات الإيجابية التي أشار إليها الأمين العام في ذلك الصدد، كما ندعو إلى بذل جهود مكثفة لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والمهم كذلك أن تؤكد تلك الجهود قدرا من الاستدامة في المكاسب التي تحققها حيثما كان ذلك ممكنا.

ويرى وفدي أيضا أن التعاون بين الشمال والجنوب، بما في ذلك مبادرات التعاون الثلاثية، يشكل جزءا لا يتجزأ ومتكاملا من الاستجابة الدولية للشراكة الجديدة. وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع الارتياح اعتراف الأمين العام بإسهام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في جملة أمور، في مجال بناء القدرات. وعلى مستوى الجماعة الكاريبية، يجري تنفيذ عدد من المبادرات التعاونية مع بلدان ومؤسسات في أفريقيا، بما في ذلك على مستوى أمانة كل منها. ونتطلع إلى التعاون المستمر في ذلك الصدد، بما فيه تعزيز علاقاتنا مع القارة في سياق مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول منطقة المحيط الهادئ. وبلدي بالذات، غيانا، على وشك استعراض تلك العلاقة بهدف تعزيز ترتيبات التعاون مع عدة بلدان أفريقية.

وأود أن أختتم بياني بتجديد التزام بلدي بتقديم كل الدعم الممكن الذي تسمح به مواردنا المحدودة إلى قضية نهضة أفريقيا.

السيد غسبار مارتينس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد أنغولا أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة A/58/254، المعنون ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الأول عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي''. ونحن نرى أن ذلك التقرير يوفر نظرة معمقة حيال التقدم المحرز في التنفيذ بشأن البند ذي الصلة من جدول الأعمال.

وقد رحب القرار ٢/٥٧، الذي اتخذ في الدورة السابقة، بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها مبادرة أفريقية سيدعمها المجتمع الدولي قاطبة. وأعطت الخطوات اللاحقة التي اتخذتها الأمم المتحدة، ولا سيما اتخاذ القرار ٧/٥٧، المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، زخما خاصا لتلك العملية. وذلك الزخم والتأثير هما ما ظلت تتوقعه البلدان الأفريقية لوقت طويل.

وبالرغم من تزويد التقرير لنا بمعلومات هامة بشأن الخطوات التي اتخذت حتى الآن، فإنه مع ذلك يعترف صراحة بأن النتائج الفعلية لم تتحقق بعد.

وتعترف أنغولا بالعمل الدؤوب الذي أنجزته الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتشيد بهذا العمل. ونرحب بإنشاء مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص بشأن أفريقيا، الذي يرأسه حاليا صديقنا العزيز وصديق بلدي، السيد إبراهيم غامباري. ونأمل أن توفر للمكتب بشكل جيد الموارد المالية والبشرية الكافية من أجل القيام بولايته بصورة عاجلة وفعالة.

ونشيد أيضا بالوكالات الأخرى للأمم المتحدة على تعاونها ودعمها للأنشطة التي تحدد أولويات تنفيذ الشراكة الجديدة. ونود بشكل خاص أن نشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمه للأمانة العامة للشراكة الجديدة في صياغة برنامج عملها لفترة خمسة أعوام. كما تشكل مشاركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران خطوة هامة في إنشاء إطار مؤسسي للمساءلة المشتركة والاتساق السياسي في أفريقيا. وفي رأي وفدنا، أن النهج الجماعي للتعامل مع ذلك الأمر يشكل آلية ممتازة لإحياء تنسيق جهود الوكالات في معاملتها للشراكة الجديدة.

وفي الفصل المعنون ''التحديات والقيود''، يلقي التقرير بعض الضوء على الصعوبات التي ستواجهها البلدان الأفريقية من أجل الوفاء بالحد الأدنى من الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ويذكر التقرير بوضوح أنه

> ''تعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أفريقيا متواضعة مقارنة بحجم الدعم الزراعي المدفوع للمزارعين في البلدان المتقدمة النمو. وفضلا عن ذلك فإن الدعم يفضي إلى خفض أسعار السلع مما يحول دون قدرة أفريقيا على زيادة صادراتها والتخلص من الفقر والاعتماد على المعونة''. (A/58/254، الفقرة ٣٦)

وتلك مشكلة قديمة ومعروفة جيدا يحتاج المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى معالجتها.

وتعمل أنغولا على وضع ورقة استراتيجية جديدة لتخفيض الفقر ترمي إلى تحسين الإطار الاقتصادي الكلي والسياسات الهيكلية والاجتماعية بغية تعزيز النمو وتخفيض الفقر. وتمثل وزارة التخطيط في بلدي مركز التنسيق للأمور المتعلقة بتنفيذ الشراكة الجيدة على المستوى الوطني. ولا تدخر الوزارة جهدا في التزامها بالوفاء بمسؤولياتها حينما يتعلق الأمر بالتنفيذ. وتقف أنغولا على استعداد للاستمرار

في مشاركتها في البرامج الإقليمية ودون الإقليمية – من قبيل مشروع لينك – التي ستعزز قدرات البلدان الأفريقية على التصدي بصورة أفضل للتحديات التي تواجه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، كما سنعمل بصورة وثيقة مع جميع الشركاء من أجل تحقيق النجاح التام للشراكة الجديدة.

وأفريقيا معروفة بوصفها قارة تحظى بجمال وافر وتاريخ عميق وثقافة غنية. بيد أن أفريقيا أرض ما زالت تكافح المجاعة والفقر والدَّين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل – وهي مآسٍ أودت بأرواح الملايين من الأشخاص. وتشكل الصراعات المسلحة السبب الرئيسي الآخر للموت في قارتنا. ولذلك نحن ملتزمون التزاما عميقا بإيجاد تسويات كافية للصراعات الراهنة. ونحن ملتزمون التزاما خاصا بتهيئة الظروف الضرورية لتفادي الحالة التي أشار إليها السيد ليوناردو سانتوس سيماو، رئيس الاتحاد الأفريقي ووزير الخارجية والتعاون في موزامبيق، حينما قال

”لا توجد صراعات جديدة في قارتنا، وحتى الصراعات التي توجد الآن هي مزيج إما من الصراعات القديمة التي لم تحل بصورة سليمة أو أنها تبدو صراعات جديدة يمكن تعقبها إلى الصراعات القديمة“. (A/58/PV.32)

وتقدم التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام تقييما واضحا للمشاكل والقيود التي ما زالت تواجهها معظم بلدان أفريقيا بعد خمسة أعوام من نشر التقييم الأول للأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا. ونود أن نشير بشكل خاص إلى التوصية ٥٧ من مصفوفة التنفيذ، التي تطالب بالمزيد من التنسيق الفعال للمبادرات الثنائية والدولية.

ويوضح أيضا تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع الحاجة إلى آلية إبلاغ أكثر تحديثا. وترى أنغولا أن النص الوارد في القرار ٢٩٦/٥٧ – المتعلق بإدراج بند فرعي معنون ”أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“ في إطار جدول أعمال واحد بشأن تنمية أفريقيا معنون ”شراكة جديدة لتنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي بداية من الدورة الثامنة والخمسين – يشكِّل أفضل حل وينبغي الترحيب به. ولكننا نحتاج إلى أن نفعل أكثر من مجرد الإبلاغ. إذ هناك حاجة إلى إجراء فعال ومتناسق من المجتمع الدولي. وتقدم لنا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فرصة جيدة لأن نعمل معا.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): قبل ما يكاد يكون عاما، عقدنا دورة استثنائية رفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأعرب، في تلك المناسبة، المجتمع الدولي عن كامل دعمه لتلك المبادرة الهادفة إلى التنمية المستدامة لأفريقيا. ومع ذلك، فقد كان هذا الدعم الذي كثر الكلام حوله ضئيلا و لم يحقق نتائج ملموسة.

تزداد الحالة في أفريقيا حرجا. ويعيش نصف سكان أفريقيا في فقر مدقع، ويعاني ثلثهم من المجاعة. ويموت واحد من كل ستة أطفال قبل بلوغ سن الخامسة، ويولد ٣,٦ مليون طفل ناقص الوزن. ويبلغ معدل التسجيل في المدارس الابتدائية ٥٧ في المائة ويُنهي الدراسة الابتدائية واحد من كل ثلاثة أطفال. ويكاد معدل توقُّع الحياة عند الميلاد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يبلغ ٤٨ عاما. ويعيش ٧٠ في المائة من ضمن المصابين بالفيروس/الإيدز في العالم البالغ عددهم ٤٢ مليونا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولا يستطيعون الوصول إلى الأدوية والمعالجة اللازمة لمكافحة الفيروس وتفادي أمراض أخرى وتخفيف الألم. ولم يتم التغلب على أمراض طال أمدها من قبيل الملاريا والسل وأمراض أخرى تسبب نفس القدر من الفتك.

ولا يمكن الحصول على مياه الشرب إلا لـ ٤٨ في المائة من السكان. وتبلغ نسبة الأفارقة الأميين الذين تزيد سنهم عن ١٥ سنة ٣٧,٦ في المائة. ويعيش ملايين الناس من دون كهرباء، ناهيك عن خطوط الهاتف. ولا يوجد سوى ١٥ خط هاتف لكل ألف شخص في أفريقيا بينما في البلدان الصناعية، التي تمثل ١٥ في المائة من سكان العالم، هناك ٥٩٢ خط هاتف لكل ألف من السكان.

وتضع العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية، التي تتسم بالتفاوت الذي تفرضه عملية العولمة ذات النمط الليبرالي الجديد، في أفريقيا في وضع غير موات على الإطلاق. وكيف يمكن القول إن عملية العولمة شاملة وإنها تقدم فرصا وفوائد للجميع بينما أفريقيا التي بها ١٨,٥ في المائة من سكان العالم وبها أكبر احتياطي للموارد الطبيعية في العالم، تشكل ١ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي و ٢ في المائة من تجارة العالم؟ هل من قبيل المصادفة أن يوجد في أفريقيا ٣٤ من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٩ بلدا؟ وهل من قبيل المصادفة أن يوجد في أفريقيا ٣٤ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون البالغ عددها ٤٢ بلدا؟ من الواضح أن النظام الدولي المجحف الحالي وغير القابل للاستمرار يواصل نهب أفريقيا بوصفها مصدرا أساسيا للثروة من دون أن يجلب لها تنمية اقتصادية. وتواصل أفريقيا أن تكون مصدرا صافيا لرأس المال تصدر ثروة أكبر من المساعدة والتمويل اللذين تتلقاهما.

وعلاوة على ذلك، ونتيجة لأسباب وعواقب التقسيم الاستعماري، تعاني أفريقيا من صراعات أكبر عددا من الصراعات في أي قارة أخرى. ويفرض ذلك تحديا كبيرا للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، حيث أن له آثارا مدمرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وتستحق حكمة أفريقيا الاحترام. وأفريقيا لا تحتاج إلى مزيد من النصح أو الوصفات لتسوية صراعاتها؛ إنها تحتاج موارد مالية. وعلى الرغم مما يقال في المناقشات وما تؤكده القرارات المتعددة، يتواصل التأكيد على ردود الفعل على الصراعات في أفريقيا بدلا من منع نشوبها و إزالة أسبابها.

ويتواصل انتشار المبادرات والمقترحات المتعلقة بأفريقيا في الأمم المتحدة. ولكن لا يزال هناك افتقار إلى الإرادة السياسية وإلى الإيثار لدى الدول الاستعمارية السابقة، وأيضا إلى النهج الشامل لحل المشاكل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في القارة. ولا توجد آلية في الأمم المتحدة تمكِّن من الرصد المنتظم والمتسم بالكفاءة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

ولا يمكن لأفريقيا أن تواصل الانتظار. فالتعاون الدولي أمر لا مفر منه وهناك حاجة ماسة إليه. وتحتاج شعوب أفريقيا لدعم المجتمع الدولي لأن الموارد المتوافرة لديها غير كافية ويتعين أن تخصص لدفع كل من الديون الخارجية وتكاليف التنمية. وتنفق أفريقيا اليوم على خدمة ديونها الخارجية أكثر من أربعة أضعاف ما تنفقه على التعليم والصحة معا. ويتواصل عدم كفاية الزيادة الطفيفة في المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمت لأفريقيا هذا العام وبشروط عديدة وكذلك مبادرات تخفيف الدين وإلغائه والوعود بالترويج للاستثمار الأجنبي والتصريحات المتعلقة بتخفيض مستوى الدعم الزراعي الذي يزيد من الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية بوصفها تدابير غير كافية يصل إجماليها إلى إجمالي مضحك حينما يقارن باحتياجات القارة.

وتتطلب حالة بلدان أفريقية على نحو مستعجل – دون التدخل وفرض شروط – المعاملة الخاصة والتفضيلية وإمكانية الوصول إلى الأسواق واستقرار أسعار السلع وإلغاء الديون الخارجية وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا وزيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد المالية اللازمة.

إن كوبا بلد لديه موارد محدودة وظل يتعرض مدة تنيف عن أربعة عقود لحصار اقتصادي وتجاري ومالي عنيف. وقد ازدادت قوة ذلك الحصار في العام الماضي. وتوسَّع تنفيذه خارج الحدود. وبروح التضامن، تواصل كوبا مد يد التعاون للبلدان الأفريقية بإيثار وبعدم الرغبة في الحصول على منفعة خاصة لها. وبغرض توضيح الذي يمكن إنجازه بالإرادة السياسية وبالتعاون الذي يتسم بكل من عدم الرغبة في الحصول على منافع خاصة وبأنه يستند إلى التضامن، أود أن أشير إلى أنه في الفترة من عام ١٩٦٣ إلى عام ٢٠٠٢، قدم أكثر من ٠٠٠ ٨٣ كوبي مساعدة تقنية في أفريقيا في مجالات الصحة والزراعة والتعليم والرياضة، ضمن جملة أمور. وبنهاية عام ٢٠٠٢، كان ٣٤٠ ٢ كوبيا يقدمون مساعدة تقنية في ٢٧ بلدا أفريقيا. وفي الفترة نفسها، تلقى أكثر من ٠٠٠ ٥ من الإخوة والأخوات الأفارقة تدريبا في مجالات تقنية مختلفة في بلدنا.

ويمثل برنامج صحي شامل طُوّر منذ عام ١٩٩٨ أحدث مثال على تعاون كوبا مع أفريقيا. ومن خلال ذلك البرنامج، يقدم كوبيون متخصصون في العناية الطبية وفنيون يعملون في مجال الرعاية الصحية حصرا خدماتهم المجانية للذين يعيشون في المناطق الريفية. ويسهم البرنامج أيضا في تدريب الموارد البشرية للبلدان المتلقية وفي وضع برامج للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفي تقديم المشورة الفنية. وفي مطلع عام ٢٠٠٣، كان يوجد في البرنامج ١٤٨ ١ كوبيا يعملون في ١٣ بلدا أفريقيا.

أود مرة أخرى أن أكرر عرض بلدي تقديم المساعدة للشعوب الأخوية في أفريقيا في مكافحة وباء الإيدز بإرسال ٠٠٠ ٤ طبيب ومتخصص في العناية الطبية ليُنشئوا مجانا البنى الأساسية اللازمة لتزويد السكان بالأدوية الضرورية والتشخيص والمشورة الطبية والمتابعة. وسيساعد هؤلاء الأطباء والمتخصصون في العناية الطبية أيضا في تدريب الموارد البشرية. وتقدم كوبا أيضا أساتذة جامعات لتشكيل هيئات تدريس لكليات الطب وموظفين مؤهلين لهذه الكليات ليوفروا المشورة ويعملوا في الحملات التي تهدف إلى الوقاية من الإيدز وأمراض أخرى. وأود أن أكرر أيضا الإعراب عن استعدادنا لتوفير المعالجة بالأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي مجانا لـ ٠٠٠ ٣٠ مريض سنويا.

يجب علينا أن نتخذ إجراءات عاجلة، وإلا فإن الأهداف الإنمائية المتواضعة التي حددها إعلان الألفية ستكون مجرد سراب بالنسبة للشعوب الأفريقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.